علاقة الزرقاويين بالقراءة في أسوأ حالاتها

14

إقصاء صامت للمرأة عن مواقع صنع القرار في المؤسسات العامة

15

هنا الزرقاء

جريدة نصف شهرية متخصصة في الزرقاء توزع مجاناً

العدد الخامس والثلاثون ٣٠ كانون الاول ٢٠١٤ www.honazarqa.com

حلقة نقاشية لـ«تمكين نساء الزرقاء» تناقش رفع الحظر عن عقوبة الإعدام

مشاركون : من أعدم عوقب مرتين مرة بالحبس ومرة بالإعدام

تشكيل لجنة للتحقيق بعد الاعتداء بالضرب على معلمة بمدرسة «خادم الحرمين»

8

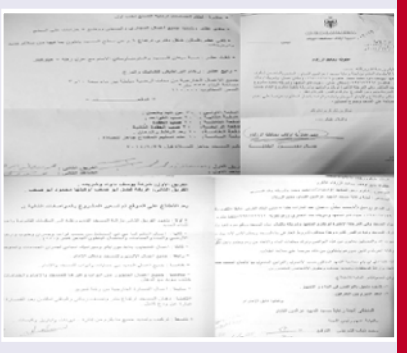

الاوقاف ترفض استلام مسجد المخيم الجديد وتحيل المتعهد الى المحافظ

2

أهالي مشاركين يتهمون جهات بالتلاعب في «ماراثون المحبة والسلام» بالزرقاء

4

ألسلطة تستبدل قسماً من خط مياه جنوب ألمخيم بعد تكرار كسره

هنا الزرقاء- عبير عازم

قامت سلطة مياه الزرقاء باستبدال قسم من خط المياه الرئيسي في منطقة جنوبي المخيم، وذلك بعد تعرضه للكسر اربع مرات متتالية خلال اقل من اربعة اشهر جراء الاهتراء والتقادم. وقال رياض صبحي احد السكان ان تكرار الكسر في الخط الواقع في منطقة صف ٩ في المخيم تسبب للاهالي بمعاناة كبيرة، حيث انه كان يؤدي في كل مرة الى توقف وصول المياه الى خزاناتهم، وتشكيلها بركا تعيق الحركة في الشوارع. واضاف ان السلطة كانت تتاخر اكثر من اسبوع قبل الحضور لاصلاح الكسر برغم الاتصالات المستمرة من السكان، مشيرا الى انه لم تكن تمضي ايام على عملية الاصلاح حتى ينكسر الخط مجددا في موقع اخر غير الموقع السابق. واكد عادل الحوراني الذي يملك محلا قريبا من الخط ان الحلول التي لجأت اليها السلطة في المرات الثلاث الاولى كانت ارتجالية، وكان ينبغي ان يجري اعتماد الحل الجذري من اول مرة، وهو استبدال القسم المهترئ من الخط.

ولفت المحامي نضال انجيلية الى ان تكرار الكسر تسبب في هدر كميات كبيرة من المياه، مبينا ان المشكلة التي يعاني منها المخيم حاليا هي تسرب المياه وتجمعها في الشوارع، بخلاف السنوات السابقة عندما كانت المعاناة مع انقطاع المياه.

واكد خالد جاداه نائب رئيس لجنة خدمات المخيم السابق بدوره ان المخيم لم يعد يعاني من مشكلة امدادات المياه منذ اكثر من سنة، وان المشكلة حاليا هي الهدر والفاقد الكبير جراء اهتراء الخطوط وبطء استجابة السلطة لاصلاحها.

ومن جانبه، نفى مدير مياه الزرقاء محمد منير اي اهمال من قبل السلطة لشكاوى المواطنين، مرجعا التاخر في الاستجابة احيانا الى معيقات من بينها عدم توفر الاليات اللازمة لصيانة الخطوط واصلاح الاعطال.

وقال ان الحلول المؤقتة التي لجات اليها السلطة خلال تعاملها مع اعطال خط مياه المخيم كانت ناجمة عن صعوبات واجهتها فرق الصيانة في ظل ضيق الشوارع وعدم امكانية ادخال الاليات اللازمة للحفر والكشف عن الخط.

واكد ان عملية الصيانة الاخيرة التي تضمنت استبدال القسم المهترئ من الخط، ستؤدي الى حل المشكلة نهائيا.

الاوقاف ترفض استلام مسجد المخيم الجديد وتحيل المتعهد الى المحافظ

هنا الزرقاء- عبير عازم

اكد محمد مقدادي مساعد مدير اوقاف الزرقاء، ان المديرية رفضت استلام المبنى الجديد لمسجد عزالدين القسام في المخيم لوجود نواقص في البناء، واحالت المتعهد الى المحافظ الذي الزمه بتوقيع تعهد باتمامه خلال ٤٠ يوما.

وكان احد المحسنين تبرع بمبلغ ١١٠ الاف دينار لغاية تجديد المسجد، واتفق مع احد متعهدي الانشاءات على هدم مبناه القديم واعادة بنائه من الصفر، على ان يسلم المشروع في موعد اقصاه ٢٩ حزيران الماضي.

وقال مقدادي الذي يشغل ايضا رئيسا لقسم المساجد في مديرية الاوقاف، انه عندما جرى الكشف على المسجد مع انتهاء مدة البناء المتفق عليها بين المتبرع والمتعهد، تبين انه تعتريه نواقص انشائية، الامر الذي تقرر معه عدم تسلمه.

واضاف ان مديرية الاوقاف لجأت بعد ذلك الى المحافظ، والذي قام باستدعاء المتعهد وتوقيعه على تعهد يلتزم فيه باستكمال النواقص خلال ٤٠ يوما.

وبين مقدادي لـ«هنا الزرقاء» انه في حال لم ينه المتعهد النواقص ضمن هذه المهلة، فسوف يجري تغريمه والاتيان بمتعهد جديد لاتمام العمل، على ان يتحمل المتعهد الاول كامل التكاليف.

واوضح مساعد مدير الاوقاف ان هناك نوعين من اتفاقيات بناء المساجد اولهما يكون عن طريق لجان الاعمار المرتبطة بالوزارة، وهي تتخذ طابعا رسميا، ويجري خلالها الزام المتعهد بشروط بناء محددة وكفالات عدلية لحسن الانجاز.

وتابع ان النوع الثاني يكون من خلال اتفاق مباشر بين المتبرع والمتعهد، وهنا تترك حرية الاختيار لهما في ما يتعلق بشروط البناء، على ان تكون ضمن مخطط هندسي يتوافق مع المعايير الرسمية المعتمدة لاعمار المساجد.

واشار الى ان تسلم مشاريع بناء المساجد في كلا النوعين يكون من خلال وزارة الاوقاف، والتي تقوم بالكشف عليها، وفي حال عدم مراعاتها للمعايير، فانه يوقف العمل فيها ولا يجري تسلمها.

واكد مقدادي ان المسجد المذكور، والواقع داخل مجمع مبنى وكالة الغوث في صف ١٢ في المخيم، هام ورئيسي للاهالي و«نريد ان تعود الناس للصلاة فيه» في اقرب وقت .

ومن جانبه، اوضح محمد دياب مصطفي مختار المخيم ورئيس لجنة مسجد عزالدين القسام، انهم فوجئوا بعد تسلم مفتاحه من المتعهد مع انتهاء مهلة البناء في حزيران الماضي، بان هناك نواقص كثيرة فيه، وجميعها اساسية.

واشار الى ان النواقص شملت التمديدات الكهربائية والسجاد والمراوح والسماعات، وكذلك المئذنة التي بلغ ارتفاعها ثلاثة مداميك فيما ينص الاتفاق على ان تكون ستة مداميك، كما انها اقيمت على اساس ضعيف، ما يهدد بسقوطها في اية لحظة.

وتابع مصطفى انه تبين كذلك افتقار المسجد للمحراب، ولم يكن فيه سوى شباكين فقط وهما بلا حماية، وكان الدرج ايضا بلا درابزين، في حين ان البلاط لم يكن له بانيل، والجدران مليئة بالشققات نتيجة سوء تنفيذ القصارة.

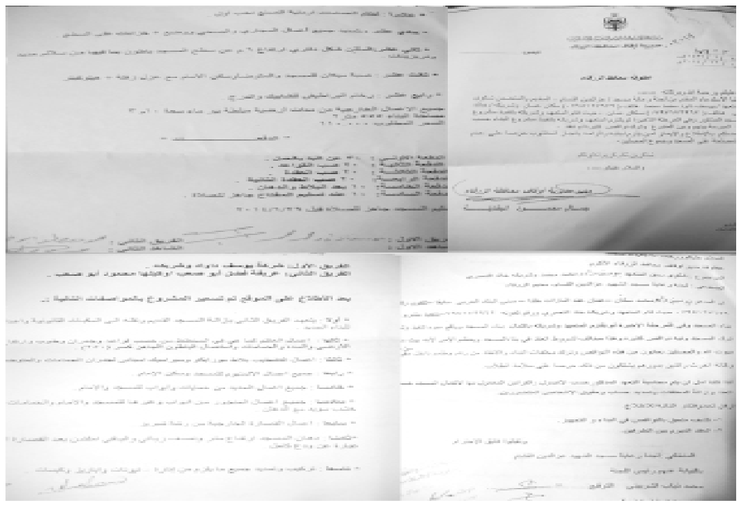

وقال ان المتوضأ لم يكن جاهزا واقتصر على مغسلتين، والحمامات بلا سقف ولا تصلح للاستخدام، كما ان تمديداتها وانابيب المياه فيها كانت من النوعية الرخيصة والرديئة، وابوابها بلا مقابض.

ولفت الى ان كثيرا من هذه النواقص جرى تعويضه عبر تبرعات اهل الخير وبالاستعانة ببعض الاثاث المتبقي من المسجد القديم، مضيفا ان اللجنة قامت برفع شكوى بهذا الشان الى مديرية الاوقاف، والتي قامت بدورها بمخاطبة المحافظ.

واعتبر مصطفى ان المهلة الممنوحة للمتعهد غير كافية لاستكمال النواقص، مشيرا الى انه لم يفعل شيئا الى الان برغم مضي اسبوعين على توقيعه للتعهد عند المحافظ، حتى بات لا يرد على اتصالات اللجنة.

ولجهته، شكا علي حماد وهو احد المصلين من ان المتوضأ ضيق ومياهه لا تسيل في المجاري التي تسدها بقايا الاسمنت والتراب، بل تتسرب اسفل بلاط المسجد، الامر الذي تنجم عنه روائح كريهة تتسبب بالاذى للمصلين والمجاورين.

أهالي مشاركين يتهمون جهات بالتلاعب في «ماراثون المحبة والسلام» بالزرقاء

هنا الزرقاء- عبير عازم

اكد ذوو اطفال شاركوا في «ماراثون المحبة والسلام» الذي جرى تنظيمه في الزرقاء الجمعة الماضي، انهم رصدوا متسابقين وهم يترجلون من سيارات اقلتهم الى مراحل متقدمة من مسار السباق، وان من بينها سيارة كانت تحمل لوحة تسجيل رسمية.

وكان نحو ٧٠٠ شخص من كلا الجنسين، ومن مختلف الفئات العمرية قد شاركوا في الماراثون الذي يهدف الى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، وترعاه «جمعية المحبة والسلام» الخيرية بالتعاون مع بلدية الزرقاء.

وتضمن الماراثون الذي انتهى في مدينة الامير محمد للشباب شمالي الزرقاء، سباقا لفئة الكبار ولمسافة عشرة كيلومترات، واخر للاطفال الذين قسموا الى فئتين من ٦-١١ سنة، ومن ١٢-١٥ سنة، ولمسافة اربعة كيلومترات.

وانطلق سباق الكبار من امام مستشفى الزرقاء الحكومي في منطقة مدينة الشرق، في حين ابتدأ الجري لفئة الاطفال من امام مبنى قصر العدل في ذات المنطقة، فيما غادر ذوو الاحتياجات الخاصة المشاركون خط البداية قبل ١٥ دقيقة في كلا السباقين.

وقال رائد السرحان والد طفل مشارك في الماراثون، انه شاهد طفلا يترجل من سيارة تاكسي كانت اوصلته قرب خط النهاية، مضيفا ان ذلك الطفل فاز بالمركز الاول، في حين حل ابنه ثانيا.

واكد عبد الرحمن المساعيد، وهو والد طفل اخر، انه رصد سيارة تحمل لوحة تسجيل رسمية وهي تقل طفلا مشاركا وتوصله الى مرحلة متقدمة من السباق.

وايضا قالت رحاب ياسر التي شارك ابنها في الماراثون، انها رأت سيارة وهي توصل طفلا الى موقع قريب من خط النهاية.

واضافت رحاب انها شجعت ابنها الذي حل خامسا، على المشاركة في السباق برغم ان عنده امتحانات مدرسية، وذلك رغبة منها في تنمية الحس الانساني لديه، لكن ما حصل جعلها تقرر عدم اشراكه ثانية في مثل هذه الفعاليات لانها تفتقد المصداقية..

وفي تعقيبه على الشكاوى حول التلاعب، قال مصلح خليفات مستشار وزيرة التنمية الاجتماعية، والذي تابع الماراثون ان هناك لجنة تنظيمية وتحكيمية للفعالية وكان ينبغي التوجه اليها رسميا في حال وجود اية ملاحظات بهذا الخصوص.

واعتبر الخليفات انه ينبغي النظر الى الماراثون من زاوية شمولية، وباعتباره نشاطا ترفيهياً يهدف الى دمج ذوى الاعاقة في المجتمع.

ومن جانبها، اكدت نادية المساعيد رئيس اللجنه الرياضية في جمعية المحبه والسلام لرعاية ذوي الاعاقة، رضاها عن نتائج الماراثون، وهو الاول الذي تنظمه الجمعية، وتخطط لتكراره سنويا.

وقالت ان الماراثون «حقق الغاية منه بنسبة تتراوح بين ٥٠ الى ٧٠ بالمئة، وهذا امر نعتبره انجازا كبيرا».

وأكد رئيس بلدية الزرقاء عماد المومني رئيس اللجنة المنظمة العليا للمهرجان دعم البدلية لهذا الحدث الكبير الذي يأتي لتحقيق العديد من الاهداف التي من ضمنها نشر المحبة والسلام اضافة الى المزيد من الرعاية لفئة المعاقين.

وعبر المومني عن سعادته لرؤية البسمة ترتسم على وجوه ذوي الاعاقة خلال الماراثون، معبر عن امله في ان يجري الاستمرار في تنظيمه وتطويره في المواسم المقبلة.

وكان جرى توزيع الجوائز على من اعلن فوزهم في الماراثون خلال احتفال اقيم عقب انتهائه في مدينة الامير محمد للشباب.

حلقة نقاشية لـ«تمكين نساء الزرقاء» تناقش رفع الحظر عن عقوبة الإعدام

مشاركون : من أعدم عوقب مرتين مرة بالحبس ومرة بالإعدام

هنا الزرقاء- منيرة صالح

اكدت حلقة نقاشية نظمها "مشروع تمكين نساء الزرقاء عبر الاعلام" يوم الاربعاء ٢٤ كانون الاول، ان عقوبة الاعدام التي استأنف الاردن تنفيذها بعد توقف دام ثماني سنوات، ليست رادعة للمجرمين انفسهم، وان كانت تسهم في حفظ السلم الاهلي.

وقال المحامي لؤي الشريف، عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان في نقابة المحامين، خلال الحلقة التي عقدت في "لجنة التنمية المجتمعية في مخيم الزرقاء"، ان الجرائم زادت بعد تجميد تنفيذ العقوبة التي وصفها بانها ليست رادعة "بمعنى أن المجرم لن يثنيه عن تنفيذ جريمته ان عقوبتها هي الاعدام".

وكانت الحكومة اوقفت تنفيذ الاعدامات منذ العام ٢٠٠٦، ومن حينها ارتفع عدد المحكومين بهذه العقوبة في السجون حتى بلغ ١٢٢، بينهم ١٢ امرأة.

ويوم الاحد ٢١ كانون الأول، جرى تنفيذ حكم الاعدام في مركز اصلاح وتاهيل سواقة جنوب العاصمة عمان، في "احد عشر مجرما" صدرت بحقهم احكام قطعية، كما اعلنت وزارة الداخلية.

وكان وزير الداخلية حسين المجالي اعلن مطلع تشرين الثاني عن ان الحكومة تدرس استئناف تنفيذ احكام الاعدام في ظل "كثرة ارتكاب الجرائم في الأعوام الأخيرة".

وفي هذا الاطار، فقد عزا الشريف أسباب ارتفاع نسب الجريمة بشكل عام الى الزيادة السكانية والحالة الاقتصادية والاضطرابات النفسية والعقلية والبيئة التي يعيش فيها الفرد.

وفي الوقت الذي انتقدت منظمات ودول غربية الاردن لاستئنافه تنفيذ عقوبة الاعدام خلافا للاتفاقيات والمواثيق الدولية بشأن عقوبة الاعدام، فقد شدد الشريف على ان اي اتفاقات لا يعتد بها في حال خالفت نصوص الدستور.

كما اكد انه لا ينبغي ان يؤخذ على الاردن اعادته تفعيل عقوبة الاعدام، حيث ان كثيرا من الدول تعمل بها، وهناك على سبيل المثال، نحو ٣٥ ولاية أميركية تطبقها.

واشار الشريف ايضا الى ان الولايات المتحدة جمدت تنفيذ هذه العقوبة في عام ١٩٧٢ ثم عادت اليها في العام ١٩٧٧، كما عادت الهند وقامت بتفعيلها في ٢٠٠٤ بعد تسع سنوات من تجميدها.

وقال ان اساليب تنفيذ العقوبة في الغرب تتنوع بين الكرسي الكهربائي وغرفة الغاز والحقنة المميتة، وهي تلحق بالشخص المحكوم أذى نفسيا وعذابا طويلا قبل الموت، بينما استخدام حبل المشنقة كما هو عندنا يفضي الى الوفاة خلال ثوان معدودة.

ولفت الشريف الى ان تنفيذ عقوبة الاعدام يلقى قبولا واسعا في الاردن بدليل نتائج الدراسة التي اجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية مؤخرا، والتي بينت ان نسبة التاييد لها تجاوزت الثمانين بالمئة.

وقال ان هذا التاييد مرده الى الطبيعة البشعة لبعض الجرائم، مستعرضا عددا من القضايا التي جرى اعدام مرتكبيها مؤخرا وكانت النية الجرمية فيها واضحة.

ومن ذلك قضية كان فيها اعتداء جنسي على امراة وحيدة بعد قتلها بهدف السرقة من قبل ثلاثة اشخاص بيتوا في ما بينهم نية القتل، وكذلك قضية قاد شخصان الضحية خالها واغرياه بشرب الخمر حتى الثمالة ثم اعتديا عليه جنسيا قبل ان يقتلاه بضربه بحجر كبير على رأسه.

وقال الشريف اننا نتحدث عن جرائم تقشعر لها الابدان، متسائلا: من سيطفئ نار أهل الضحية أمام فكرة أن المجرم موجود ومحمي في السجن؟.

ومن جانبه، اوضح الدكتور جلال ضمرة رئيس قسم علم النفس في الجامعة الهاشمية، ان المجتمع الاردني يعاني من مشكلات ذات طابع امني، وهي على اختلاف انواعها كانت موجودة على الدوام، لكن التغطية الاعلامية في السنوات الماضية اظهرتها وضخمت من حجمها.

وقال ان تنفيذ احكام الاعدام الاخيرة جاء سعيا من الحكومة الى ضبط الجانب الامني والحفاظ على السلم الاهلي، مشيرا الى ان ما نسبته ٩٩ بالمئة من المجرمين هم ضحايا لظروف ادت بهم الى ارتكاب جرائمهم.

واكد ضمرة انه مع دراسة كل حالة على حدة واتخاذ القرار المناسب بشأنها، معتبرا ان تقليص حجم انتشار الجريمة، يقتضي بالدرجة الاولى اصلاح المنظومة الاجتماعية بشكل عام.

وجرى خلال الحلقة حوار بين المتحدثين والحضور الذين مثلوا هيئات اعلامية وجمعيات خيرية ومنظمات اهلية محلية اضافة الى جمع من طلبة الجامعات والمواطنين المهتمين.

واظهر النقاش تاييد غالبية الحضور لتفعيل تنفيذ عقوبة الاعدام مع مراعاة كل قضية واخذ اعتباراتها على حدة، بينما اشار البعض الى ان نقل بهم الحكم مؤخرا كانوا قد عوقبوا مرتين، الاولى بالسجن الذي تجاوز عشر سنوات، والثانية بالاعدام.

وكانت عطاف الروضان مديرة "مشروع تمكين نساء الزرقاء عبر الاعلام"، اوضحت ان الحلقة هي الثالثة في سلسلة الحلقات النقاشية التي ينظمها المشروع بواقع اربع حلقات سنويا، وذلك بهدف اثراء الحوار في المحافظة حول القضايا العامة.

كما استعرضت الروضان اهداف وفلسفة المشروع الذي انطلق عام ٢٠١٣، وينفذ لمدة ثلاث سنوات بالتعاون بين شبكة الاعلام المجتمعي ولجنة التنمية المجتمعية في مخيم الزرقاء، وبتمويل من الاتحاد الاوروبي.

وقالت انه جاء بهدف تمكين للنساء في المحافظة واعطائهن فرصة التعبير والمشاركة في صنع القرار سواء في العائلة او المجتمع من خلال الاعلام الذي هو أسرع وسيلة لتحقيق هذه الغاية.

واشارت الى ان نتاج عمل المشاركات من تقارير وتغطيات اخبارية يجري نشرها في عدة بوابات اعلامية تابعة للمشروع، من بينها جريدة "هنا الزرقاء"، وبرنامج اذاعي اسبوعي بنفس الاسم يبث على اثير "راديو البلد"، وكذلك الموقع الالكتروني honazarqa.com، اضافة الى موقعي التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر.

«الإعدام» : مبررات العقوبة انتهاك لحقوق الإنسان

رياض الصبح

يحتاج ما حدث بالأردن من استئناف تنفيذ عقوبة الإعدام إلى تحليل موضوعي وهادئ بعيداً عن التشنج، والانطلاق في التحليل من منظور حقوق الإنسان، والمبررات التي أدت إلى هذا القرار، والسياق العام، وردة فعل المجتمع الأردني حيال الموضوع.

من منظور حقوق الإنسان فإن الأصل هو أن يتمتع الإنسان بالحق في الحياة وضمان كرامته، ما أكدت عليه العديد من المواثيق الدولية، ومنها ما صادق عليه الأردن كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإن كان هذا العهد لم يلغ بصريح العبارة عقوبة الإعدام إلاّ أنه وضع شروطا حازمة لتطبيق تلك العقوبة، فهذا العهد صدر في عام ١٩٦٦ لم يكن المجتمع الدولي قد تطور إلى درجة يتوافق بها على إلغاء العقوبة، ثم جاء البروتوكول الإختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٨٩ وقال صراحة بالإلغاء في مادته الأولى، التي تنص على:

١. لا يعدم أي شخص خاضع للولاية القضائية لدولة طرف في هذا البروتوكول.

٢. تتخذ كل دولة طرف جميع التدابير اللازمة لإلغاء عقوبة الإعدام داخل نطاق ولايتها القضائية.

وأوضح البروتوكول أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يهدف بالدرجة الأساسية إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وجاء في ديباجته: وإذ تلاحظ أن المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تشير إلى إلغاء عقوبة الإعدام بعبارات توحي بشدة بأن الإلغاء أمر مستصوب.

إذن، نحى المجتمع الدولي عبر هذا البروتوكول عقوبة الإعدام – وإن كان الأردن لم يصادق عليه، إلا أنه ملزم بالعهد وميثاق الأمم المتحدة– واستقرت عليه حوالي ١٦٠ دولة تقريبا، أي غالبية دول العالم، بالعمل على إلغاء العقوبة قانونياً، أو تجميدها خطوة مرحلية لتهيئة المجتمع وتعديل القانون وصولا إلى الإلغاء الكامل، وكان الأردن من الدول التي اتخذت سياسة التجميد منذ العام ٢٠٠٦.

وتستند مبررات الإلغاء من منظور حقوق الإنسان على المستوى العالمي إلى أن الحق في الحياة هو الأساس، وبالتالي لا ينبغي سلب حياة أي إنسان، لأنه لسنا نحن البشر من منحه هذه الحياة أصلا.

وأن التطور في المجتمعات ينبني على هدف إصلاح المجتمع، ومنها تحويل غاية العقوبة من أسلوب عقابي بحت إلى أسلوب أصلاحي، لذا ينبغي أن تبنى فترة العقوبة على برامج إصلاحية، ومنالك فرص حقيقية لإصلاح هذه المنظومة.

قد يجري إيقاع العقوبة، أحياناً، على أشخاص بتهم سياسية تغلف بصبغة قانونية تخالف حقوق الإنسان، مثل تبني أي شخص لآراء سياسية أو انضمامه إلى أحزاب محظورة، ولا يتم توفير ضمانات كافية للمحاكمة العادلة، في دول العالم الثالث عادةً، مما قد يوقع القرار القضائي بالخطأ. وأن هذا النوع من العقوبات التي لا يمكن إيقافها أو جبر الضرر فيها في حال ثبت أن هنالك خطأ ما في اتخاذ القرار.

أمام المبررات والحجج التي انطلقت منها فلسفة ومبادئ حقوق الإنسان، فكيف كانت حجج المؤيدين من المجتمع الأردني بناء على الموقف الرسمي الذي برر إستئناف العقوبة؟ إن أكثر مبرر استخدم هو إعادة هيبة الدولة، على اعتبار أن هنالك ممارسات كثيرة قد نالت من هيبة الدولة، ناهيك أنه مصطلح سياسي ليس له أصل في القانون، في حين أن مسألة تنفيذ عقوبة الإعدام هو موضوع قانوني أساسا، فليس من المفروض استخدام تبريرات سياسية في هذا المجال. وما هو مفهوم "هيبة" الدولة، ومن الذي مس هيبتها؟

مبرر آخر يستخدم كثيراً بأن عقوبة الإعدام هي رادعة للجريمة، وهذا مبرر يوضح مدى انطباعية الكثيرين في تقييم المسألة، فلم يقدم أي شخص ما يثبت أن إيقاع العقوبة سيؤدي إلى تقليص للجريمة، وعلى المدعي بذلك أن يقدم مؤشراته وأرقامه، فحسب التجارب الدولية لا رابط بينهما، فأسباب الجريمة في أي مجتمع متعددة، ففي الأردن ستجد أسباباً منها تراجع الوضع الإقتصادي في السنوات الأخيرة، وما نتج عنه من اضمحلال الطبقة الوسطى التي هي بمثابة صمام الأمان الاجتماعي، وانتشار للفقر، وترسيخ سلوكيات التمييز في المجتمع مثل سياسات القبول في الجامعات، وضعف التوعية المجتمعية لتعزيز ثقافة التعايش واحترام القانون، وضعف ثقة المجتمع بقدرة الدولة على تطبيق القانون ومكافحة الفساد. والأهم من هذا كله، تفشي وانتشار السلاح بالأردن بشكل كبير، ما يثبت أن هناك أسباباً موضوعية مسؤولة عنها، أو عن بعضها، السياسات الرسمية، وعلاجها سيقلل نسب الجريمة حتما.

ويجدر السؤال إن كانت الدول التي ألغت أو جمدت عقوبة الإعدام قليلة "هيبة"، أو أن معدلات الجريمة لديها في حالة نمو؟ بالطبع لا يوجد ما يؤكد هذا الرابط، فدول أوروبا جميعها ألغت العقوبة، وهي دول ذات سيادة ولها "هيبتها"، ومعدلات الجريمة فيها منخفضة.

ولم تُظهر أرقام دائرة المعلومات الجنائية حول معدلات الجريمة في الأردن، كذلك، ارتفاعاً في نسب الجريمة بل أبرزت تراجعا بها، فعدد جرائم القتل العمد في عام ٢٠١٣ كانت ٧٤، قياساً بـ٨٢ في ٢٠١٢، و٨٧ جريمة في ٢٠١١، ونسبتها لم تكن أفضل قبل عام ٢٠٠٦، أي فترة تطبيق عقوبة الإعدام وقبل تجميدها، وعليه تتهاوى نظرية الردع أمام الأرقام الرسمية.

والأهم أن قرار تجميد عقوبة الإعدام صادر من أعلى المستويات، ويعبر عن موقف وإرادة الدولة تجاه إلغاء العقوبة، ليستمر التجميد تسعة أعوام تقريباً، ولم يكن ذلك بسبب إجراءات بيروقراطية طبعاً، وعليه فإن الجناة المحكوم عليهم بالإعدام قد استحقوا "حقاً" مكتسباً من خلال قرار تجميد العقوبة، ولا ينبغي العدول عنه، بمعنى أن أي قرار لاستئناف العقوبة – رغم مخالفتي الشديدة له – يمكن أن يطبق على حالات جديدة بعد صدوره، وإلا اعتبر أن المحكومين بالإعدام قد مورس عليهم عقوبتين: السجن سنوات عدة والإعدام، وهو ما يعد مخالفة لمبدأ عدم تكرار العقوبة.

اتهام البعض أن إيقاف العقوبة يعدّ إفلاتا من العقاب هو بحد ذاته افتراء، فالمطلوب هو إلغاء "الإعدام" واستبدالها بعقوبة أخرى قد تكون المؤبد مثلا، وهذا سيحقق العدالة ويفتح فرصة للإصلاح والتوبة، ويكون فرصة لتطبيق برامج إصلاحية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، التي نالت اسمها من أجل الإصلاح الجنائي لا التجميل.

آخرون رفضوا الإلغاء تطبيقاً للشريعة الإسلامية، وعند العودة إلى الفلسفة التشريعية الأردنية، وباستثناء ما يتعلق بالأحوال الشخصية، فإن التشريعات الوطنية هي وضعية، فلا ينبغي إقحام الشرع مبررا لتطبيق العقوبة دون سواها من المسائل الأخرى، التي لا يتم الاستناد بها إلى الشريعة، ناهيك أنه يمكن فتح نقاش حقيقي حول تطبيق العقوبة في الشرع الإسلامي من حيث اختلاف الظروف وإمكانية التأويل ودلالات مفردة "القصاص" ومعانيها المتعددة والمختلفة، فمقصد الشرع هو إصلاح المجتمع عبر العفو والتوبة، لا تطبيق القصاص بشكل مجرد، كما أن التوبة تتحقق للأحياء لا المعدومين، والأمر برمته يتطلب حوارا اجتماعيا ودينيا وليس تبرير العقوبة ضمن مرجعيات دينية بشكل غير دقيق.

ارتفاع الكلفة على الدولة في حال بقاء المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، اعتبره البعض مبررا لتنفيذ العقوبة، رغم أن إحدى أهم مبررات إيجاد عقوبات بديلة للجرائم، التي طالبت بها منظمات حقوق الإنسان، هو تخفيف العبء المالي على الدولة، لكن هذه المطالب لم تلق اهتماما، ولم يُذكر "العبء المالي" سوى من مؤيدي الإعدام لعدد من المحكومين هم ١١١ شخصا، مقابل آلاف النزلاء في المراكز، على أن قيمة حياة الإنسان لا تقدر بالمال، وحضارة الشعوب تقدر بما تحمله من قيم ومدى محافظتها على حياة البشر.

مؤيدون للعقوبة أشاروا إلى رغبة المجتمع بما أسميه شهوة الثأر الاجتماعي لدى الجناة، أي شفاء غليل أهل الضحايا، وهي مسألة نسبية لأنها بالأساس أمر نفسي لا يمكن تحققه بكل الحالات حتى بالإعدام، ثم أنه ينفي الرغبة بإصلاح الجناة وإمكانية التوبة والعفو، وكما للضحايا أهل يتعذبون من جراء تعرض ابنهم للجريمة القاسية، فإن للجناة أهل ايضا، ولكلا الطرفين هم ضحايا أولاً وأخيراً.

ووصل الحد إلى اتهام المطالبين بإلغاء العقوبة بأن لهم أجندات تتبع سياسية خاصة، ومدفوعين من الخارج.. الخ، علما بأن هؤلاء المطالبين هم أردنيون يعملون بمنظمات حقوقية أردنية او عربية أو دولية، وأجندتهم معروفة مسبقاً، وهي مرجعية حقوق الإنسان الموجودة أصلا باتفاقيات حقوق الإنسان، التي صادق عليها الأردن عبر موافقة الحكومة، ثم البرلمان، ومصادقة جلالة الملك، فكيف يستقيم الاتهام ومطالبهم متأتية من التزام الأردن بالمصادقة على الاتفاقيات.

وأخيراً، وإزاء كل ما تقدم؛ فإن هذه العقوبة تعد قاسية ولا إنسانية ولا ينبغي الاستمرار بها، ويجب البحث عن وسائل عقابية تبتغي الإصلاح، فنهج "الإعدام الجماعي" غير مقبول ويؤثر على موقف سلبي تجاه حقوق الإنسان، ويضع الأردن مع مصاف دول لم تلغ عقوبة الإعدام، وسجلها سيئ في هذا المجال، إضافة إلى أن العمل على مجابهة التطرف والعنف المجتمعي يستدعي تعميق ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان، وعلى منظمات المجتمع المدني والإعلاميين والمثقفين وأساتذة الجامعات وغيرهم بذل المزيد من الجهود من أجل تغيير قرارات الدولة بهذا الأمر، وتوعية المجتمع بمعايير حقوق الإنسان بعيداً عن ما نتعرض له من تشويه.

رياض الصبح، باحث في مجال حقوق الإنسان
ينشر موقع عمّان نت التعليقات بما لا يتنافى مع
سياسته التحريرية

داود كتاب

حين تكون الأغلبية مخطئة

من بديهيات الإصلاح السياسي اعتماد حكْم الأغلبية في أمور تهم المجتمع، لكن ثمة قضايا ومواقف لا تصّح فيها هذه القاعدةُ، فالأغلبية أحياناً تكون على خطأ، وتقتضي الحاجة قرارات واعية من قيادة تمثل الشعب، وطبعا ليس الشعب بأكمله، وهذا بالضرورةً لا يعني ما يقوله البعض أننا شعوب عربية غير ناضجة بصورة كافية للديمقراطية، غير أنها خلاصة تحضر حين تغلب الغوغائيةُ والشعبوية في التأثير على الرأي العام بطريقة مبالغ بها.

مبدأ الأغلبية منوط بمسائل أساسية، وأهمها ضرورة وجود معرفة كافية لدى المواطنين في حال جرى الاستماع إلى رأيهم، فلا يكفي –مَثلاً– استفتاء الأردنيين صبيحة تنفيذ قرار إعدام ١١ محكوما فقط من خلال سؤالهم ما هو رأيك بتنفيذ عقوبة الإعدام!

هناك العديد من الأمثلة، التي يمكن الاستعانة بها، لإثبات أن رأي الشعب قد يكون بالفعل خاطئا، وحتى يُعتمد رأي الجمهور بصورة قاطعة يجب أن تتوفر لديه معلوماتٌ صحيحة، ويؤسس حوارٌ مفيدٌ يستشار الاختصاصيون خلاله.

من المعروف عبر التجارب العالمية على مرّ التاريخ أن زعيماً غوغائياً يُمكنه أن يحرك ويغيّر نظرة الجماهير باستخدام الإعلام الموجه وتوفير معلومات محددة وغير موثقة.

قبل أسابيع من تنفيذ قرار الإعدام خرج علينا وزير الداخلية بتصريح من دون مقدمات في مجلس النواب يفيد أن هناك حاجة لإعادة تنفيذ حكم الإعدام، لأن الإجرام قد زاد في الأردن، وأن هناك حاجة إلى عملية ردع المجرمين لإعادة هيبة أجهزة الأمن.

المعلومات التي أعلنها الوزير لم تُسند بأي وثائق أو أرقام تؤكدها، فهل زاد الإجرام فعلاً؟ وهل زادت عمليات القتل العمد واغتصاب القاصرات (وهما الجرمان اللذان يحاكمان بالإعدام)؟ والأهم ما هي الوقائع وأين الدراسات التي تثبت أن تنفيذ الحكم سيوفر الردع؟

تدلل إحصائيات عالمية أن الأمر ليس بهذه البساطة والسهولة، فتنفيذ حكم الإعدام في ولاية تكساس الأمريكية –على سبيل المثال– لم يؤثر في تغيير نسب الإجرام. كما يفيد الاختصاصيون أن زيادة أو نقصان الإجرام بما فيها الجرْم المسبب لقرارت الإعدام تعتمد على مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، وأن من يتجه إلى الإجرام نادراً ما يفكر إذا كان سيجري معاقبته بالإعدام أم لا.

هل الأغلبية دائماً على حق؟ الجواب يعتمد على عوامل عدّة، وأهمها وجود فرص متساوية لأصحاب الرأي المؤيد والمعارض بأن يوضحوا مواقفهم بحرية ومساحة زمنية كافية، وأن تُوفر الإحصائيات العلمية الضرورية لكي يستطيعَ المواطن أن يتخذ القرار السليم.

وتتسم الاستفتاءات، التي تعتمد على أسئلة عابرة، بغياب النظرة الشمولية، فهناك فرق كبير، مثلاً، بين سؤال للمواطن إن كان مع أو ضد العقوبة، وبين سؤاله هل ترغب أن تكون القوانين الأردنية المتعلقة بالإعدام مطابقة للمعايير الدولية أو مشابهة لغالبية دول العالم أم فقط الدول الشمولية؟ أو يُسأل المواطن إن كان مع تنفيذ العقوبة في غياب نتائج علمية حول تأثيرها في تقليل الإجرام؟

عند اتخاذ القرارت الشعبية يكون عامل الزمن مهما من أجل دراسة وتبادل الآراء بحرية، وتوضيحه من خلال الإعلام المهني، الذي يوفر معلومات وتحليلات تفيد المجتمع وتساهم في تقدم الديمقراطية.

هناك مواقف تستدعي اتخاذ رئيس التحرير أو المحرر الليلي أو مخرج النشرة الإخبارية قرارت سريعة شبه ركناتورية، وفي الدقائق الأخيرة قبل الذهاب إلى المطبعة يضطر المحرر لقرار فردي؛ إذ من المستحيل أن يتأخر لمعرفة رأي شريحة واسعة من الإعلاميين. وفي البرامج التلفزيونية الحيّة يضطر المخرج والمنتج لتقصير مقابلة ما أو السماح لها بالاستمرار لأسباب فنية لا يمكن أن تخضع لمناقشات اللجان، فهل يعني ذلك أن المحرر أو المخرج غير ديمقراطي؟ الجواب لا. فعملية الإخراج الإعلامي قد تناقش فيما بعد، وقد يكون هناك حاجة لنقد المحرر أو مدح قراره السريع، لكن من المستحيل أن يحدث التأخير بذريعة المشاركة الكاملة لعناصر الإعلام كافة.

يختار المواطنون ممثليهم لسبب بسيط؛ إذ لا يتوافر لديهم الخبرة والمعرفة الكافية للخوض في تفاصيلٍ معقدة ضمن مواضيع حساسة، ويجب أن يتحلى ممثل الشعب بنسبة معقولة من التعليم الأكاديمي والخبرة الميدانية والحنكة السياسيةً والقدرةً على تحليل الواقع تؤهله اتخاذ قرارٍ يكون له تأثير على مجمل حياة المواطن والوطن.

داود كتّاب، مدير عام شبكة الإعلام المجتمعي،
أسس العديد من المحطات التلفزيونية والإذاعية في
فلسطين والأردن والعالم العربي.

الإعدام بعد الحبس .. عقوبتان لجريمة واحدة

ثبات معدل جرائم القتل العمد منذ عام ٢٠٠٦
ثبات معدل أحكام الإعدام قبل وبعد التجميد المؤقت للعقوبة
انخفاض عدد جرائم القتل العمد خلال السنوات الثلاث الماضية

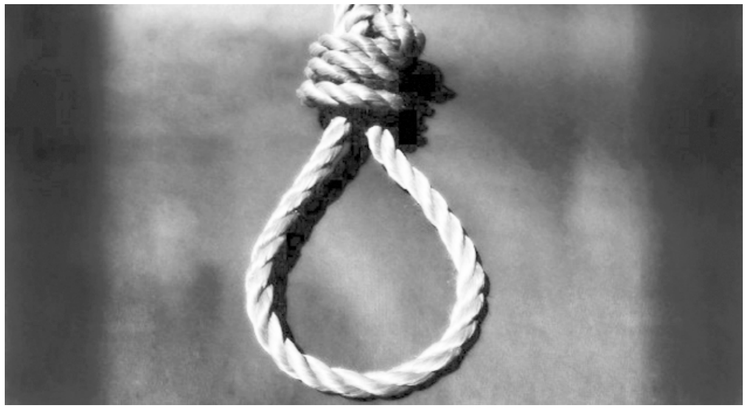

عمّان نت - عزالدين الناطور

في الوقت الذي كان فيه المجتمع الأردني يخوض جدلاً واسعاً حول إعادة تطبيق الإعدام، كان الشاب العشريني محمد، المحكوم بالإعدام، يعيش حالة نفسية سيئة، ولا يكف عن طرح سؤال " فكرك راح يعدموني؟"، إلا أن تساؤلات محمد لم تدم طويلاً بعد أن أجابت عليها الدولة الأردنية "عملياً"، ونفذت العقوبة على ١١ مداناً، فجر الواحد والعشرين من شهر كانون الأوّل.

الدولة الأردنية لم تؤكد أو تنفي أن هذه الإعدامات، التي أعادت تصنيف الأردن كدولة مطبقة للعقوبة، ستكون الأخيرة، إلا أن الحالة النفسية التي يعيشها المحكومون بالإعدام وذووهم، لا يحسدون عليها، بحسب ما وثق فريق الرصد الوطني التابع للمركز الوطني لحقوق الإنسان في الزيارة الدورية خلال شهر تشرين الثاني الماضي.

وبينما كان محمد المسجون في مركز إصلاح وتأهيل إربمبين، يصارع من أجل أن تقوم جامعته بتأجيل دراسته بعد أن استنفذ فرص التأجيل، لإيمانه ببراءته، كان الداعمون لحكم الإعدام ينظرون إلى الخطوة الحكومية على أنها "أفضل طريقة لردع الذين زادت جرائمهم في الفترة الأخيرة"، بينما استهجن المعارضون له العودة إليه بعد توقف دام ثمانية أعوام، واصفين الحكم بأنه "انتزاع لحياة إنسان بالقانون".

وكان الأردن قد توقف عن تنفيذ عقوبة الإعدام منذ شهر آذار من عام ٢٠٠٦، بعد أن نفذته بحق كل من سالم سعد بن سويد، وفتحي فريحات، المتهمين باغتيال الدبلوماسي الأميركي فولي في عمّان، في خطوة لقيت ترحيباً حقوقياً دولياً واسعاً، قبل أن يتحول الموقف منها إلى "سخط"، بعد العودة إلى تطبيق العقوبة "المثيرة للجدل".

ارتفاع بالجرائم وثبات المعدل

ووصفت السلطات خطوة العودة إلى تنفيذ عقوبة الإعدام بأنها "عودة للمسار القانوني الشرعي الصحيح، التي ستعمل على ردع كل من تسول له نفسه الإقدام على ارتكاب الجرائم، كما أنها تأتي رضوخاً للمطالب الشعبية"، بحسب الناطق باسم وزارة الداخلية زياد الزعبي.

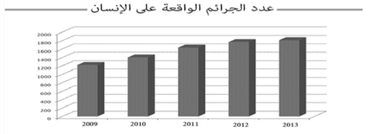

تظهر أرقام إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام الصادرة خلال العام الجاري، ازدياداً في الجرائم التي تقع على الإنسان "كالقتل العمد والشروع بالقتل والضرب المفضي إلى الموت" خلال الأعوام الأربعة الماضية، كما أن المجتمع الأردني شهد في الفترة الأخيرة عدداً من الجرائم "البشعة"، والتي دفعت العديد من الفعاليات والنواب والكتاب الصحفيين إلى الدعوة لإعادة تنفيذ الحكم في الأردن.

ومع ذلك شهد العام ٢٠١٣ انخفاضاً في عدد جرائم القتل العمد التي يعاقب عليها بالإعدام – بحسب المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات – حيث وصلت إلى ٧٤ جريمة بعد أن كانت ٨٢ عام ٢٠١٢، علماً بأنها كانت ٨٧ جريمة عام ٢٠١١.

ولم يزد معدل جرائم القتل "العمد" في الأردن عن جريمتين لكل ١٠٠ الف شخص منذ عام ٢٠٠٦ وحتى العام الماضي ٢٠١٣، بحسب ما تظهر بيانات البنك الدولي.

ووصل عدد الأحكام بالإعدام ما بين عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥ إلى ٨٠ حكماً، أي ما متوسطه ١٣ حكما في السنة الواحدة، ورغم ارتفاع عدد المحكومين بالأعوام بعد تجميد العقوبة إلى ١٢٢حكماً، قبل إعدامات الأحد الماضي، بقيت هذه النسبة ثابتة وبلغت ١٣,٥ حكماً لكل سنة ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٤.

وصفت منظمات حقوقية العودة إلى تطبيق الإعدام "بالنكسة" لمسار حقوق الإنسان بالأردن، بحسب مدير مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان عصام الربابعة، الذي يرى أن إعادة تطبيق الإعدام لن يردع المجرمين، مؤكداً أن الدول التي أوقفت تطبيق الإعدام انخفضت فيها نسبة الجرائم بشكل كبير.

عقوبتان لجرم واحد

يعرف الربابعة الإعدام "بأنه انتقام من مرتكب الجرم بواسطة القانون"، معتبراً تطبيق حكم الإعدام هو انتهاك لحق الحياة، الذي يعتبر الحق الأسمى للإنسان الذي ضمنته المواثيق الدولية والديانات السماوية، ولا يرى الربابعة أن هناك أي سبب منطقي لإعادة تنفيذ حكم الإعدام.

كما تعتبر معاهدة مناهضة التعذيب الإعدام نوعاً من أنواع التعذيب الجسدي، وهي المعاهدة التي صادق عليها الأردن، بحسب الربابعة.

ويؤكد المحامي المختص في حقوق الإنسان والناشط الحقوقي كمال المشرقي أن الإعدامات الأخيرة شابها انتهاكات حقوقية، مؤكداً أن تطبيق حكم الإعدام بمدانين قضوا مدة طويلة في السجن يعتبر انتهاكاً لالتزام الأردن بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي يمنع إيقاع عقوبتين بحق المدان، استناداً إلى ضمانات المحاكمة العادلة، حيث يعتبر السجن لمدة طويلة أثناء انتظار حكم "حبساً للحرية"، بحسب المشرقي.

أستاذ علم النفس الاجتماعي في الجامعة الأردنية الدكتور سري ناصر لا يرى رابطاً بوقف تنفيذ حكم الإعدام وارتفاع أعداد الجرائم في الأردن، مشيراً إلى أن هناك أسباباً موضوعية تقف خلف ازدياد فعل الإجرام في الأردن.

ويضيف ناصر أن الارتفاع المفاجئ في عدد السكان بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المتلاحقة أجبرت البعض على ارتكاب الجرم من أجل أن يؤمن قوته، كما أن ازدياد مشاهد العنف التي تنقلها وسائل الإعلام بعد ثورة الاتصالات الحديثة ساهمت إلى حد بعيد في زيادة الجرائم.

ويؤكد ناصر أن المجرم لا يفكر بالعقاب الذي من الممكن أن يقع عليه حال تنفيذه الجريمة، مشيراً إلى أن معظم الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام هي جرائم سريعة، كجرائم القتل التي قد تقع أحياناً دون تخطيط مسبق.

بينما يؤكد الربابعة أن حكم الإعدام بحق من ارتكب جريمة قتل أو سواها، يمكن أن تستبدل بالمؤبد، الذي يحقق غاية الإعدام وهو إقصاء مرتكب الجرم عن المجتمع.

وسبق أن قضت المحاكم الأردنية بإعدام شخص ثم ظهر اخر واعترف بالجريمة، كما حصل مع بلال موسى وسوزان إبراهيم اللذان اتهما عام ١٩٩٩ بارتكاب سلسلة من جرائم القتل وصلت إلى ١١ جريمة، لم يعترف بلال وسوزان أمام المحكمة إلا في قضية واحدة بحجة الدفاع عن النفس، إلا أن بلال أُعدم عام ٢٠٠٠ في سجن سواقة وحكم على سوزان بالاشغال الشاقة قبل أن تتوفى بعدها بعدة أشهر إثر نوبة قلبية داخل السجن.

وكان من بين الجرائم التي اتهما فيها قتل ناجح إبراهيم التي وقعت عام ١٩٩٥ وحكم فيها عام ١٩٩٩، وتبين عام ٢٠٠٥ أن مرتكب الجريمة الحقيقي، بحسب اعترافه، هو شخص يدعى زهير أحمد الذي كان قد استدرجه إبراهيم لممارسة الجنس معه مقابل تأمين وظيفة له في ميناء العقبة، قبل أن يقدم زهير على قتله بعد اكتشافه زيف وعوده، وادانت محكمة الجنايات الكبرى زهير الذي اصر على ارتكابه الجرم، إلا أن محكمة التمييز فسخت القرار، بحسب الوقائع المذكورة في قرارات محكمة التمييز التي اطلعت عليها "عمّان نت".

وتكشف الوقائع أن "بلال وسوزان" اعترفا فعلاً بقتل ناجح إبراهيم، إلا أن بلال ذكر أن هذا الاعتراف انتزع منه بالإكراه، وذكر هذا أمام المحكمة، إلا أنها ادانته "بالقتل العمد"، وهو ما اثار تساؤلات حول طريقة انتزاع الاعترافات من المتهمين في الأردن وقتها، وعن مدى وجود ضمانات كافية للنطق بحكم الإعدام خلال اجراءات المحاكمة.

المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقريره لعام ٢٠١٣ أوصى بضرورة تقييد حكم الإعدام، مؤكداً ضرورة وضع شروط حازمة في التحقيقات التي تكون عقوبتها الإعدام، كما أوصى بضرورة توسع المحاكم بالاعذار المخففة إذا كان فعل الجناية يستوجب الإعدام، ورغم ذلك لم يدعُ المركز إلى تجميد القوانين التي تحكم بالإعدام.

الإعدام في القانون الأردني

يعرّف القانون الأردني الإعدام بأنه "شنق المحكوم عليه" استناداً إلى المادة ١٧ من قانون العقوبات، وحصر حالات الإعدام بـ"٢٣ حالة وردت في قانون العقوبات وقانون العقوبات العسكرية وقانون حماية أسرار ووثائق الدولة، وتصدر أحكام الإعدام من أربعة محاكم على رأسها محكمة الجنايات الكبرى ومحكمة أمن الدولة والمحكمة العسكرية ومحكمة الجنايات البدائية.

ويلزم قانون أصول المحاكمات الجزائية استناداً إلى المادة ٢٠٨ المحاكم بتعيين محامي للدفاع عن المتهمين في قضايا يعاقب عليها بالإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد على نفقته، وفي حال كانت حالته المادية لا تساعده عينت له المحكمة محامياً.

ورغم ذلك أظهرت دراسة مسحية اجراها مركز عدل للمساعدة القانونية عام ٢٠١٢ عن "واقع حال التوقيف والتمثيل القانوني في القضايا الجزائية" أن ما نسبته ٤٣,٩٪ من المتهمين بالجرائم التي قد تنطبق مع المادة ٢٠٨ من اصول المحاكمات الجزائية قاموا بتعيين محامين للدفاع عنهم، بينما عينت المحكمة محامين لما نسبته ٣,١٪ من المتهمين غير القادرين على توكيل محامي ولم يتم تعيين ٢,٨٪ منهم.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ٥٠,٢٪ من المتهمين لم تنطبق عليهم شروط النص القانوني الخاص بتعيين محام لعدم انطباق إمكانية فرض عقوبة بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد.

وفقاً لقانون العقوبات فإن الإعدام يطبق في حالات القتل العمد، والقتل المرتكب تمهيداً لجريمة من فئة الجناية أو جريمة القتل المرتكبة من الفرع على الأصل كأن يقتل الجاني أحد أبويه، أو في جرم اغتصاب فتاة لم تكمل الخامسة عشرة من عمرها، وهذه الجرائم تنظر فيها محكمة الجنايات الكبرى.

كما أن حكم الإعدام قد يقع في حال "اتصل شخص ما ليدفعها إلى العدوان على الدولة"، أو اذا "حمل سلاح ضد الدولة في صفوف العدو"، أو في حال "اتصل بالعدو ليعاونه على هزيمة الدولة"، وذلك استناداً أيضاً إلى مواد قانون العقوبات "١١٠ و١١١ و١١٢، وهي جرائم من اختصاص محكمة أمن الدولة.

وتنظر أمن الدولة أيضاً في الجنايات التي قد تقع على الدستور فإن "كل من يعتدي على حياة الملك أو حريته أو يعتدي على حياة أوصياء العرش أو على حرية أي منهم أو يحاول تغيير الدستور بطريقة غير مشروعة، أو قام بفعل بقصد إثارة عصيان مسلح أو حاول عمل فعلاً يستهدف إثارة حرب الأهلية ، أو حاول تقويض نظام الحكم، أو اختطف شخص لابتزاز جهة رسمية" فإنه يعاقب بالإعدام استناداً إلى المواد ١٣٥ و١٣٦ و١٤٨ و١٤٩ من قانون العقوبات.

قانون العقوبات العسكري الخاص يقضي بإعدام مرتكب "التمرد والعصيان" أو في حالة مخالفة الاوامر العسكرية اثناء الحرب، أو من أقدم تجريد عسكري جريح ما لديه أثناء الحرب أو معاونة العدو اثناء الحرب، أو من سلم العدو الجنود الذي يعملون بأمرته أو في حال ارتكاب جرائم الحرب، استناداً إلى المواد "١٣ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤١ من ذات القانون.

وفي قانون المخدرات والمؤثرات العقلية يعاقب بالإعدام كل من أنتج وصنع المخدرات استناداً إلى المادة ١٠ من ذات القانون.

خلاف إسلامي حول الإعدام كـ"قصاص"

دائرة الإفتاء العام في الأردن أصدرت فتوى خلال شهر آب الماضي أكدت فيها عدم جواز إسقاط عقوبة "الإعدام" بشكل كلي لأنها تأتي من باب "الرأفة بالمجرم والقسوة على المجتمع، وبخاصة القتيل وذويه، كما سيضطر بعض الناس بحسب الدائرة إلى "استيفاء القصاص بأنفسهم".

إلا أنها أكدت أن الشريعة الإسلامية فتحت الباب واسعاً أمام إسقاط هذه العقوبة فجعلت "لأولياء المقتول الحق في إسقاط هذه العقوبة مقابل الدية الشرعية، وبدون مقابل، بل إن المقرر لدى الفقهاء أنه إذا عفا أحد أولياء المقتول سقط القصاص".

أما الدكتور في الشريعة الإسلامية حمدي مراد الذي يقول إن الدين الإسلامي حدد الإعدام في حال ثبوت "القتل العمد والترويع (الإرهاب)، و(الزنا) والتي وردت في السنة النبوية بينما كانت عقوبتها في القرآن مختلفة"، يؤكد أن تطبيق الإعدام يحتاج إلى مجموعة شروط شرعية من بينها "المجتمع الإسلامي الصالح، والقوانين الإسلامية بالإضافة إلى القضاء العادل"، إلا أنه يرى في حال تطبيق هذه الشروط استحالة اتخاذ أي عقوبة إعدام لمجراها.

واضاف مراد اثناء مشاركته في برنامج "حقي" الذي يبث على راديو البلد أنه من "المستحيل أن يأخذ القضاء حكماً قطعياً بنسبة ١٠٠٪، حتى لو كان بإقرار المتهم، فقد ثبت في السنة النبوية أن الرسول محمد كان يرفض إقرار من جاء فأقر"، ويرى مراد أن الضوابط التي وضعها الإسلام يستحيل في حال تطبيقها الحكم بالإعدام، مضيفاً أن "الدين الإسلامي هو دين وقف نزف الدم".

إلى هذا كان الأردن على ما يبدو قد اتخذ قراره حول الإعدام قبل جلسة الأمم المتحدة المتعلقة بالإعدام خلال هذا الأسبوع، فقد امتنع الأردن عن التصويت في الجلسة التحضيرية منتصف شهر كانون الأوّل، ويتوقع أن يثبت الأردن هذه القرار بعد أن صوت بطريقة عملية حول رأيه بهذه العقوبة التي تعارضها ١١٧ دولة حول العالم، فيما لا تطبقهاأو تمارسها حالياً ١٦٠ دولة.

تشكيل لجنة للتحقيق بعد الاعتداء بالضرب على معلمة بمدرسة «خادم الحرمين»

هنا الزرقاء- بتول ترعاني

شكلت مديرية التربية في الزرقاء لجنة للتحقيق في حادثة إعتداء بالضرب على معلمة في «مدرسة خادم الحرمين الشريفين» في مدينة الشرق بالزرقاء، بعد قيام معلمات المدرسة برفع تقرير عن الحادثة، و تمخض عن ذلك قرار بنقل المعلمة، وكذلك مديرة المدرسة.

وكشفت معلمات المدرسة عن ارسالهن تقريرا الى مدير تربية الزرقاء الاولى هايل الازايدة بحق المعلمة المتهمة بالتحريض، شكون فيه من «تصرفاتها» و«تهديدها» لهن، وكذلك اساءتها للطالبات عبر «الصراخ عليهن طيلة الوقت والتهديد بالعلامات».

وكانت معلمات وطالبات في المدرسة نفذن وقفة احتجاجية داخل حرم المدرسة منتصف الشهر، وذلك اثر حادثة اعتداء والدة احدى الطالبات بالضرب علي معلمة اثناء الطابور الصباحي.

وكانت والدة الطالبة اقتحمت المدرسة قبل ذلك بيومين، وهاجمت المعلمة امام الطالبات اللواتي يناهز عددهن الفا وخمسمئة، حيث اقدمت على شتمها وضربها، ودون ان يعترضها احد، سواء اثناء الاعتداء او لدى مغادرتها بعده.

وقالت معلمة مشاركة في الوقفة، وهي احلام الحوامدة، ان هذا التحرك جاء احتجاجا على الاعتداء الذي تسبب في دب الذعر في صفوف الطالبات والمعلمات، وللمطالبة بانصاف المعلمة المعتدى عليها ورد اعتبارها.

ووصفت الحوامدة ما تعرضت له زميلتها بانه يدلل على «عدم وجود هيبة للمعلم». وتضمنت مطالب المعلمات والطالبات نقل معلمة اتهمتها بالوقوف وراء هذا الاعتداء عبر تحريض الام على ارتكابه.

واكدت المعلمة التي تعرضت للهجوم انه لم يكن هناك اي خلاف او مشكلة سابقة بينها وبين والدة الطالبة، وان ما حصل كان بتحريض من زميلتها التي تجري المطالبة بنقلها من المدرسة.

وقالت ل«هنا الزرقاء» انها تعرضت خلال الهجوم الي «الضرب والشتم بالفاظ نابية» اضافة الى «التهديد»، مؤكدة ان ذلك تسبب لها بأذى «جسدي ونفسي».

واكد نعيم عامر رئيس لجنة القضايا في نقابة المعلمين ان اللجنة جرى تشكيلها من ممثلين للنقابة ومديرية التربية، مبينا انها استمعت الى شهادات من الطالبات والمعلمات ومديرة المدرسة.

واوضح ان حل المشكلة التي وصفها بانها «تشعبت» في اكثر من اتجاه، كان يقتضي «نقل بعض العلمات اللواتي لهن علاقة بالموضوع»، من اجل انهائها بصورة جذرية.

وشدد عامر على ان النقابة لا تقبل بان يتعرض اي معلم او معلمة للاعداء، لا سيما داخل الحرم المدرسي، واصفا ذلك بانه يمثل اعتداء على كافة المعلمين في المملكة.

ومن جانبها، اكدت المعلمة المعنية رفضها لقرار النقل، وعزمها الاعتراض عليه بالطرق القانونية.

ونفت هذه المعلمة ل«هنا الزرقاء» ما نسب اليها من تهمة التحريض، معتبرة انه يجري استهدافها بسبب كشفها العام الماضي عن «تجاوزات مالية» في المدرسة، جرت احالتها الى المدعي العام.

وبدورها، استهجنت المديرة هيفاء حيمور قرار نقلها، مؤكدة انها كانت تعمل على الدوام من اجل مصلحة الطالبات واحتواء المشاكل في المدرسة، وهو الامر الذي قالت انه «فُهم بشكل خاطئ» وجرى اعتباره «ضعفا وخوفا» لا يؤهلها لشغل موقعها الحالي.

وتاتي القرارات التي اتخذتها مديرية التربية في وقت تستمر فيه الاجراءات القضائية المتعلقة بالطرف المتهم بتنفيذ الاعتداء المباشر على المعلمة داخل المدرسة، وهو والدة الطالبة.

حرمان ١٦٠ طالبة بمدرسة زبيدة من التقدم للتوجيهي بمبحث الانجليزي

هنا الزرقاء- سمر الرفمات

قررت مدرسة زبيدة بنت الحارث الثانوية للبنات في الزرقاء، حرمان ١٦٠ من اصل ٢٠٠ طالبة في فرعي الادبي والادارة من التقدم لامتحان الثانوية العامة في مبحث اللغة الانجليزية، وذلك نتيجة عدم اجتيازهن للامتحان التجريبي.

وكانت مصادر مطلعة طلبت عدم ذكرها، قد كشفت ل«هنا الزرقاء» عن هذا العدد الكبير من قرارات الحرمان، مضيفة ان بعض الطالبات حرمن من التقدم الى مباحث اخرى الى جانب الانجليزي، ولذات السبب.

وقد عبر اولياء امور طالبات عن دهشتهم واستهجانهم لهذه القرارات، مبدين شكوكا حيال دقة تصحيح اوراق الامتحانات التجريبية، ومحملين المعلمات في الوقت نفسه مسؤولية تراجع مستوى بناتهم الدراسي.

وقالت والدة احدى الطالبات ان ابنتها حرمت من التقدم للتوجيهي في ثلاثة مباحث من ضمنها اللغة الانجليزية، وان مديرة المدرسة رفضت اطلاعها هي وعددا اخر من اهالي الطالبات على اوراق الامتحانات للتاكد من عملية التصحيح.

واضافت انهم راجعوا مديرية التربية التي اوفدت بدورها لجنة قامت بتدقيق اوراق الامتحان وانتهت الى تاكيد قرار المدرسة، ولكنها ايضا لم تسمح لهم بالاطلاع علي الاوراق.

واكدت والدة الطالبة ان هناك مدارس في الزرقاء لم يتقدم طلبتها الى الامتحان التجريبي، وانتقلوا رغم ذلك

الى امتحان الوزارة، معتبرة انه اذا كان القانون سيطبق، فليكن ذلك على الجميع.

كما شكت والدة طالبة اخرى من رفض اللجنة اطلاعها على ورقة ابنتها خلال عملية التدقيق، معتبرة ان نسبة الرسوب الكبيرة تدل على وجود خلل في المدرسة لا ينبغي تحميل الطالبات وحدهن مسؤوليته.

ووصفت احدى الطالبات اسئلة امتحان الانجليزي بانها كانت صعبة جدا، مؤكدة ان قطعة النص الواردة في ورقة الامتحان كانت من خارج الكتاب، ومتهمة المعلمة بالمزاجية في تصحيح الاوراق.

وقالت زميلة لها انها حرمت من الامتحان بسبب ثلاث علامات، مضيفة ان المعلمة رفضت زيادة هذه العلامات برغم توسلاتها.

وقد رفضت مديرة المدرسة نسرين ناجي التعقيب ل«هنا الزرقاء» على قرارات حرمان الطالبات، مكتفية بالتاكيد على ان المدرسة التزمت بتعليمات وقوانين وزارة التربية وطبقتها بشفافية.

وتشترط تعليمات الوزارة اجتياز الطالب للامتحانات التجريبية، وعدم تجاوزه أيام الغياب المسموح بها من اجل السماح له بالتقدم لامتحان الثانوية العامة.

كما تنص على ان يقوم مدراء المدارس بتبليغ الطلبة بقرار حرمانهم من مبحث أو أكثر نتيجة ضعف التحصيل، وتوقيع الطالب أو ولي أمره على إقرار الحرمان.

وبدوره اكد مدير التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الاولى هايل الأزايدة ان قرارات الحرمان الصادرة بحق الطالبات جاءت متوافقة مع تعليمات وانظمة الوزارة.

وقال «نحن نطبق القوانين والأنظمة، ولا نجتهد. هناك مجموعة من الطالبات حرمن بسبب الغياب أو عدم النجاح في بعض المواد، والحرمان ليس لكل المواد، ولكن في المادة التي لم تتجاوز الطالبة فيها علامة النجاح».

واعتبر الازايدة هذا الامر «طبيعيا جدا»، مؤكدا ان «المعلم هو الذي يقرر نجاح او رسوب الطالب، وليس لنا علاقة او تدخل كمديرية او وزارة في حق المعلم باعطاء الطالب العلامة التي يستحق، ونحن نتدخل فقط اذا كان هناك ظلم لطالب».

واوضح ان المديرية تقوم في حال وجود شكوى «بتشكيل لجنة من المشرفين المتخصصين للتأكد من ان الطالب حصل على العلامة التي يستحقها».

لقاء حواري يبحث تعزيز التواصل بين المدارس و«الاوقاف» بالرصيفة

□ هنا الزرقاء- نظم المجلس التربوي لشبكة مدارس لواء الرصيفة يوم الاثنين ١٥ كانون الاول، لقاء حواريا في مدرسة خديجة بنت خويلد الثانوية للبنات، جمع مديري التربية والاوقاف واولياء امور الطلبة، وجرى خلاله بحث عدد من الامور المتعلقة بالعملية التربوية في اللواء.

واكد المشاركون في اللقاء الذي عقد برعاية مدير التربية سعيد الرقب، اهمية تعزيز التواصل بين المدارس والمجتمع المحلي، وخصوصا مديرية الاوقاف، وذلك عبر استثمار الاذاعة المدرسية كمنبر ثان للائمة المثبتين رسميا في المديرية.

كما جرى استعراض خطط المديرية بشأن توسعة مدرسة جبل الامير فيصل الاساسية للاناث، ونقل صفوف الثانوية العامة والعاشر الى مدرسة الامام الشافعي للبنين وجعلها مدرسة مركزية في المنطقة، وبما لحل مشكلة دوام الفترتين في مدرسة اسيد بن الحضير.

وحضر اللقاء مدير الاوقاف محمد الجبول وعدد من مدراء المدارس والمشرفين التربويين، اضافة الى النائب السابق مرزوق الدعجة وجمع من المخاتير والوجهاء والواعظات.

طلبة من «الهاشمية» يشاركون بمسابقة اقليمية عبر مشروع لترميم المواقع الاثرية

هنا الزرقاء- اسراء القدومي

يشارك فريق من طلبة الجامعة الهاشمية في الدورة الجديدة لمسابقة برنامج «امواج فرح» الاقليمية لتمكين الشباب، وذلك عبر مشروع يحمل عنوان «ترائنا كنز مدفون» ويستهدف ترميم مواقع اثرية مهملة في الاردن.

وترعى البرنامج مؤسسة كوكاكولا الخيرية بالشراكة مع منظمة «انجاز العرب»، وبالتنسيق مع مؤسسة التعليم من أجل التوظيف الأردنية، وتشارك فيه فرق من ٣٥ جامعة ومنظمة تطوعية في ست دول عربية.

واردنيا، تشارك سبع جامعات في البرنامج اضافة الى الهاشمية، وهي الجامعة الاردنية والعلوم والتكنولوجيا والالمانية الاردنية والعلوم التطبيقية وعمان الاهلية واليرموك.

ويهدف برنامج «أمواج فرح» إلى تدريب الشباب على المهارات اللازمة لتحديد المشاكل التي تنشأ في مجتمعاتهم المحلية، وكيفية التعامل مع هذه المسائل على نحو استباقي من خلال النظر إلى ما هو أبعد من المشكلة ومعاينة الفرص المتاحة، بينما تقوم فكرة المسابقة على تقديم الفرق المشاركة لمشروعات تخدم مجتمعاتها المحلية وتسهم في تنميتها.

واوضح منسق فريق الجامعة الهاشمية عبدالكريم الخزاعلة ان المشروع الذي تقدمت به الجامعة، ويشارك في تنفيذه عشرون من طلبتها، يهدف الى ترميم واقع اثرية من بينها مسجد صروت غربي الزرقاء، والذي يعود تاريخه الى اكثر من مائة عام.

وقال الخزاعلة ان الطلبة جرى تقسيمهم الى اربع لجان تتعامل احداها للتسويق والتواصل الاعلامي، واخرى للتنسيق مع المؤسسات الرسمية، وثالثة للعمل الميداني، اما الرابعة فتتولى وضع خطة العمل واعداد فيديو عن المشروع مدته دقيقتان. وقالت الطالبة نور دغش المشاركة في المشروع، انه سيجري تقديمه الى لجنة المسابقة التي يتوقع ان تنظر فيه مطلع كانون الثاني، واذا فاز باحد المراتب الاولى الثلاث، سيطلب من اعضاء الفريق البدء بمرحلة تنفيذ توسعية مدتها شهران، اضافة الى اعداد خطة تتناسب مع قيمة الجائزة المالية التي سيحصل عليها.

وتأسس برنامج «أمواج فرح» عام ٢٠١٢، في خمسة بلدان فقط، ويضم جامعتين في كل منها، ويشمل المشروع الآن ستة بلدان بأربع جامعات في كل منها.

النائب ردينة العطي: البرلمان لم يكن طموحي

■ علاقة النواب بالحكومة يسودها القلق والانتظار والترقب

■ قاعدتي الانتخابية راضية عني وستعيدني في المجلس الثامن عشر

■ انا مع اقرار مدونة سلوك للنواب ومعاقبة كل من يسيء الى مؤسسة المجلس

■ أعتز بكوني اردنية من اصل فلسطيني ونشمية تحافظ على البلد

هنا الزرقاء- منيرة صالح

لم يكن العمل البرلماني قد خطر ببال ردينة العطي، وايضا لم يكن دخول مجلس النواب يمثل طموحا بالنسبة اليها، حتى جاء بعض ابناء الرصيفة الى ابيها عام ٢٠١٠، وطرح عليه فكرة اقناعها بخوض تجربة الانتخابات من باب «الكوتا» النسائية.

كان هذا جزءا مما كشفته النائب العطي في حوار اجرته معها «هنا الزرقاء»، وسلطت الضوء خلاله على مفاصل في تجربتها البرلمانية التي بدأت مع مجلس النواب السادس عشر، وصولا الى الحالي السابع عشر، وستمتد -كما تأمل- الى المجلس الثامن عشر القادم.

وتطرقت العطي في الحوار الى حيثيات استقالتها ومن ثم عودتها الى موقعها في اللجنة المالية لمجلس النواب، وايضا الى العلاقة المتذبذبة بين اعضاء المجلس والحكومة، فضلا عن الخلافات بين بعض زملائها تحت القبة، والتي تكتسي طابعا عنيفا احيانا.

كما عرضت الى دعوتها الفلسطينيين في الضفة الغربية الى تنفيذ عمليات ضد الاحتلال الاسرائيلي، والتي اثارت جدلا في حينه، مؤكدة في هذا السياق اعتزازها بكونها اردنية فلسطينية الاصل، و«نشمية تحافظ على البلد». وتاليا نص الحوار:

□ انت عضو في لجنة فلسطين النيابية، وكذلك في اللجنة المالية، وقد استقلت من الاخيرة قبل فترة، لكنك لم تلبثي ان عدلت عن الاستقالة، فما الذي حصل؟

– انا عدلت عن الاستقالة بعد طلب والحاح شديدين من زملائي في اللجنة، والذين اعتبروا انني من بين الاجدر في المجلس لشغل عضوية هذه اللجنة.

واستقالتي في المقام الاول تعود لانشغالي بمطالب منطقتي، ورغبة في التفرغ لخدمة ابناء قاعدتي الانتخابية، والآن، وبعد ان عدت، فانا اوزع وقتي بين ابناء منطقتي وعملي في اللجنة التي تحتاج بدورها الى وقت طويل وجهد مضن واستمرارية في حضور الاجتماعات.

□ لو طلبنا منك اعطاء تقييم لنفسك في ما يتعلق باداءك داخل مجلس النواب، فماذا تقولين؟

– انا نائب للمرة الثانية، وأعي حقيقة دوري في مجلس النواب، وخاصة في ما يتعلق بالدور الرقابي والتشريعي، فمن ناحية الرقابة التي تعني مساءلة الحكومة وتقديم اسئلة نيابة اليها، فقد اديت هذا الدور بجدارة، اما من حيث الدور التشريعي، فقد كنت دائمة التواجد سواء في اجتماعات اللجان وتحت القبة للتصويت على القوانين وتقديم مقترحات باستمرار.

والحمد لله، سبق ان قدمت الكثير من المقترحات المهمة في المجلس، ومن بينها ما يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي، ولقيت هذه المقترحات نجاحا وقبولا من السادة النواب، وصوتوا لصالحها، وفي المقابل، اخذت الحكومة بمقترحات لي بشان امور يجري حاليا تنفيذها.

واريد ان اركز على واحدة من المقترحات، وهي استحداث صندوق التأمين الصحي للموظف الذي يتقاضى راتب الضمان الاجتماعي، والذي أؤمن ان من حقه ان يتمتع بتأمين صحي عن طريق الضمان. وحاليا تم تشكيل الصندوق وسوف نحصد نتائج هذا المقترح في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

كما اعتقد انني انجزت انجازا كبيرا لمنطقتي، وانا اقول دائما انني وصلت الى البرلمان بالدعم الشعبي من قاعدتي الانتخابية.

□ نشهد بين الحين والاخر خلافات بين نواب تحت القبة، كيف تقيمين ما يحصل ، فما هو موقفك من ذلك؟

– انا احتفظ على مقولة انه لا يوجد احترام. كلا هناك احترام بالتأكيد، ولكننا في بيت الديمقراطية، وفي هذا البيت، اي مجلس النواب، هناك ١٥٠ نائبا، حتى وان قل تواجدنا معا بهذا العدد تحت القبة. وفي البرلمان كل يمثل شخصه، وكل منا يحمل فكره الخاص... وبالتالي لايمكن ان أملي على اي زميل منهم كيف يجب عليه ان يتصرف، واقول ان كل اناء بما فيه ينضح.

ومن جهة اخرى، على كل قاعدة انتخابية ان تحاسب نوابها على تصرفاتهم تحت القبة. وبعد ان تأتي الدورة الجديدة للبرلمان القادم سوف تأتي القاعدة الانتخابية لتذكر النائب الذي أساء التصرف بما قام به في المجلس السابق، وسوف تتصرف عنه هذه القاعدة الانتخابية وبالتأكيد لن تعود لانتخابه، وسوف تطالبه بان يذهب ادراج الرياح.

فالمواطن واع ويتابع كل ما يجري تحت قبة البرلمان وذلك من اجل الاصلاح وليس الانتقاد فقط. واخيرا أؤكد انني في مؤسسة يجب ان تحترم.

□ وماذا بشأن مدونة السلوك في المجلس؟

– نحن بصدد اصدار مدونة السلوك التي حض عليها الملك عبدالله بن الحسين في خطابه تحت قبة البرلمان، وهذه المدونة مصاغة وبانتظار ان يقرها مجلس النواب. وبالنسبة لي، لا مشكلة لدي في ان تقر مثل هذه المدونة، بل العكس، أنا ادفع باتجاه ان تكون هناك مدونة من هذا النوع، وبحيث يعاقب كل من يسيء الى مؤسسة مجلس النواب.

□ هناك استطلاع يشير الى ان أكثر من ثلثي الاردنيين غير راضين عن اداء مجلس النواب الحالي، فما هي برايك الاسباب والعوامل التي قادت الى هذه النتيجة؟

– هذا المجلس جاء في ظروف اقتصادية صعبة جدا على المملكة، اضافة للظروف الامنية والسياسية الصعبة جدا كذلك.

نحن نعيش في ظل ظروف اقليمية وعربية ملتهبة، ومن ذلك معاناة فلسطين من التهويد من جهة، وما يجري في العراق وسوريا ولبنان واليمن ومصر وما جلبه علينا الربيع العربي، وقد جئنا الى هذا المجلس في هذه الظروف بالغة التعقيد. وبالتأكيد ان كل هذا يؤثر على اداء مجلس النواب، وهذه الظروف الاستثائية قد تحول دفة الجلسة النيابية من جلسة رقابية الى جلسة مثل جلسة (اتفاقية استبراد) الغاز.

وكما ترين فنحن نوكب الاحداث، والاحداث مضطربة وسريعة جدا وتجعلنا نتأخر في بعض القرارات. فنحن على سبيل المثال وصلنا في النقاش الى المادة ٦٥ من قانون ضريبة الدخل، والاصل ان نكون قد وصلنا الى نهاية النقاش في هذا القانون منذ الدورة الاستثنائية. هذه الظروف جميعا صعنت عراقيل أمام عملنا في مجلس النواب. ومن جهة اخرى فأنا اراهن على وعي المواطن وثقافته، واذا لم يكن راضيا عن مجلس النواب فلا اعتقد انه غير راض عن ردينة العطي، وهذا ما سيجعلني اعود الى المجلس الثامن عشر.

□ بعد العملية التي نفذها فلسطينيان الشهر الماضي ضد كنيس يهودي في القدس، دعوت الفلسطينيين في الضفة الغربية الى شن مزيد من العمليات ضد الاحتلال، فماذا كان اثر هذه الدعوة على علاقتك بحكومتنا، والتي هي مرتبطة بمعاهدة سلام مع اسرائيل؟

– نعم صحيح، هذه الدعوة لا زلت عليها وسأبقى ثابتة على موقفي، فانا بنت القضية وأنا اتشر على كافة مواقع التواصل الاجتماعي بأنني أعتز بكوني فلسطينية الاصل أردنية الجنسية ونشمية تحافظ على البلد.

أنا بنت القضية وسوف أبقى أدافع عن قضيتي وأتمسك بحقي في العودة الى أرضي وتراب اجدادي في فلسطين العربية.

ولا يوجد هناك اي اثر سلبي ولم يجر شئ ضدي ولم أمس ما يربيني (من قبل الحكومة بعد هذه الدعوة) أما اذا كان هناك ما يحدث من وراء الكواليس فلا اعرف. وانا باطلاقي هذه التصريحات أمارس حقي في حرية التعبير التي يكفلها الدستور، وانا قبل ان اكون نائبا في البرلمان فأنا مواطنة أردنية من حقي ان أعبر.

□ وكيف تصفين العلاقة بين مجلس النواب والحكومة، وايضا كيف تقيمين اداء الاخيرة؟

(بعد تنهيدة طويلة)

– هي علاقة يسودها القلق والانتظار والترقب، وطبعا هذا من جهة النواب، فنحن ننتظر بقاء الحكومة او «ترويحتها».

فالمواطن واع ويتابع كل ما يجري تحت قبة البرلمان وذلك من اجل الاصلاح وليس الانتقاد فقط. واخيرا أؤكد اننا في مؤسسة يجب ان تحترم.

□ وماذا بشأن مدونة السلوك في المجلس؟

– نحن بصدد اصدار مدونة السلوك التي حض عليها الملك عبدالله بن الحسين في خطابه تحت قبة البرلمان، وهذه المدونة مصاغة وبانتظار ان يقرها مجلس النواب. وبالنسبة لي، لا مشكلة لدي في ان تقر مثل هذه المدونة، بل العكس، أنا ادفع باتجاه ان تكون هناك مدونة من هذا النوع، وبحيث يعاقب كل من يسيء الى مؤسسة مجلس النواب.

□ هناك استطلاع يشير الى ان أكثر من ثلثي الاردنيين غير راضين عن اداء مجلس النواب الحالي، فما هي برايك الاسباب والعوامل التي قادت الى هذه النتيجة؟

– هذا المجلس جاء في ظروف اقتصادية صعبة جدا على المملكة، اضافة للظروف الامنية والسياسية الصعبة جدا كذلك.

نحن نعيش في ظل ظروف اقليمية وعربية ملتهبة، ومن ذلك معاناة فلسطين من التهويد من جهة، وما يجري في العراق وسوريا ولبنان واليمن ومصر وما جلبه علينا الربيع العربي، وقد جئنا الى هذا المجلس في هذه الظروف بالغة التعقيد. وبالتأكيد ان كل هذا يؤثر على اداء مجلس النواب، وهذه الظروف الاستثائية قد تحول دفة الجلسة النيابية من جلسة رقابية الى جلسة مثل جلسة (اتفاقية استبراد) الغاز.

وكما ترين فنحن نوكب الاحداث، والاحداث مضطربة وسريعة جدا وتجعلنا نتأخر في بعض القرارات. فنحن على سبيل المثال وصلنا في النقاش الى المادة ٦٥ من قانون ضريبة الدخل، والاصل ان نكون قد وصلنا الى نهاية النقاش في هذا القانون منذ الدورة الاستثنائية. هذه الظروف جميعا صعنت عراقيل أمام عملنا في مجلس النواب. ومن جهة اخرى فأنا اراهن على وعي المواطن وثقافته، واذا لم يكن راضيا عن مجلس النواب فلا اعتقد انه غير راض عن ردينة العطي، وهذا ما سيجعلني اعود الى المجلس الثامن عشر.

□ بعد العملية التي نفذها فلسطينيان الشهر الماضي ضد كنيس يهودي في القدس، دعوت الفلسطينيين في الضفة الغربية الى شن مزيد من العمليات ضد الاحتلال، فماذا كان اثر هذه الدعوة على علاقتك بحكومتنا، والتي هي مرتبطة بمعاهدة سلام مع اسرائيل؟

– نعم صحيح، هذه الدعوة لا زلت عليها وسأبقى ثابتة على موقفي، فانا بنت القضية وأنا اتشر على كافة مواقع التواصل الاجتماعي بأنني أعتز بكوني فلسطينية الاصل أردنية الجنسية ونشمية تحافظ على البلد.

أنا بنت القضية وسوف أبقى أدافع عن قضيتي وأتمسك بحقي في العودة الى أرضي وتراب اجدادي في فلسطين العربية.

ولا يوجد هناك اي اثر سلبي ولم يجر شئ ضدي ولم أمس ما يربيني (من قبل

استجابة سريعة من بلدية الرصيفة لشكاوى «حي ام جرادة»

هنا الزرقاء- سمر الرغمات

نفذت بلدية الرصيفة حملة نظافة عامة في حارة المهندسين بمنطقة حي ام جرادة، تضمنت ازالة النفايات والانقاض المتراكمة ومكافحة الحشرات والقوارض، وذلك بعد تلقيها شكاوى السكان التي نقلتها اليها «هنا الزرقاء».

وقالت عضو المجلس البلدي عزيزة الدعجة انها تحركت مع سمير الخلايلة مدير منطقة اليرموك التي تتبع اليها الحارة فور تلقي الشكاوى، حيث التقيا السكان واطلعا على الوضع البيئي السئ هناك.

واضافت انه جرى العمل على انهاء كافة المشاكل البيئية في الحارة ضمن حملة نظافة عامة مكثفة استمرت يومين وشاركت فيها اقسام النظافة ومكافحة القوارض والحشرات، وبالتعاون مع الاهالي.

وتابعت الدعجة انه جرى التشديد على عامل النظافة بالمرر على الحارة ثلاث مرات يوميا، وكذلك على القالب التابع للبلدية بتفريغ حاويات النفايات في الحارة بانتظام.

واشارت الى ان مدير قسم الصيانة حضر كذلك من اجل دراسة وضع مطبين في شارع الحارة للحد من سرعات السيارات، خصوصا وان هناك منعطفا حادا ومخفيا يشكل خطورة على الاهالي وايضا على السائقين انفسهم.

وكان اهالي الحارة شكوا من تحولها الى مكرهة صحية جراء تراكم النفايات وانتشار الحشرات والقوارض، وايضا الاقاعي والزواحف السامة.

وقالت الحاجة مريم عبدالله ان مواطنين في الحي تعرضوا عدة مرات للدغ من «ام اربع واربعين» التي تتكاثر ضمن منطقة الحاويات حيث تظل رطبة بفعل تراكم النفايات فيها، كما شكت من الانتشار الكبير للقوارض.

وناشدت المسؤولين رفع الاذى «والقذارة» عن اهل الحي، وانقاذهم من خطر الزواحف السامة، الجراذين التي قالت انها ذات احجام كبيرة على غير ما هو معهود.

تضامن «افتراضي» مع الكساسبة

عمّان نت - دعاء المصري

سارع نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بإنشاء صفحات تضامنية مع الطيار الملازم أول معاذ الكساسبة منذ اللحظة الأولى لحادثة سقوط طائرته المقاتلة وأسره في مدينة الرقة السورية.

ولم تمض أيام معدودة على الحادث حتى غص موقع الفيسبوك بالصفحات التضامنية التي حملت أسماء مثل: "كلنا معاذ" والتي بلغ عدد المشاركين بها أكثر من ٣٢ ألف ناشط.

ويعمل القائمون على هذه الصفحات التي تجاوز عددها ١٢٠ صفحة، على نشر كافة الأخبار والتفاصيل المتعلقة بالحادث، والصور الشخصية للطيار الكساسبة التي تم مشاركتها من صفحته الخاصة قبل إغلاقها من قبل شركة الفيسبوك.

كما قامت بعض الصفحات المحسوبة على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بنشر صور تظهر لحظة سقوط طائرة الكساسبة.

ومقابل استبدال عدد كبير من مستخدمي الفيسبوك لصورهم الشخصية "بروفايل" بصور الكساسبة، اعتبر البعض نشر الصور التي تتداولها الصفحات المؤيدة للتنظيم والتي تظهره بحالة "انكسار"، انتهاكا بحق الطيار الأردني.

وطالب الناطق باسم الحكومة محمد المومني وسائل الإعلام بعدم تداول مثل هذه الصورة.

ويرى محمود أيوب أحد القائمين على واحدة من تلك الصفحات، أنها تشكل منبراً للشعب لإيصال شعوره واحساسه للوقوف مع قضية الكساسبة مؤكداً على التأثير الايجابي لهذه الصفحات.

ويشير ايوب الى انشاء البعض لصفحات وصفها بـ "التجارية" والتي تستغل مدى الانتشار الواسع والتفاعل الكبير في مثل هذه الصفحات.

كما اطلق نشطاء موقع تويتر وسم #كلنا_معاذ ليصبح الانشط عربياً منذ يوم الاربعاء الماضي ليصل عدد التغريدات من خلاله الى ١٨٣,٨٦٥ تغريدة

ولتزايد مستخدمي هذا الوسم، عمد بعض المستخدمين لاستعماله للترويج لعدد من التطبيقات والفعاليات غير المتعلقة بالحادث.

ولم يقتصر إنشاء الصفحات على التضامن مع الطيار الكساسبة، حيث استخدمت صفحات مؤيدة ومحسوبة على تنظيم الدولة الإسلامية وسم "كلنا معاذ"، لنشر أخبار وصور الطائرة الأردنية.

ويأتي ذلك في ظل إصدار القوات المسلحة تعميما يؤكد على ضرورة تحري الدقة وعدم المساس بأمن الوطن بتداول الأخبار المتعلقة بالحادث، فيما أعلنت في آخر بياناتها أن المؤشرات الأولى تظهر عدم مسؤولية تنظيم الدولة الإسلامية بسقوط طائرة الكساسبة.

يوم علمي بـ«الهاشمية» يؤكد اهمية اعتماد رخصة مزاولة للعاملين بحقل التربية الخاصة

هنا الزرقاء- اسراء القدومي

اكد مشاركون في يوم علمي حول التربية الخاصة نظمته «كلية الملكة رانيا للطفولة» في الجامعة الهاشمية يوم ١٦ كانون الاول، اهمية اصدار واعتماد رخصة مزاولة للمعلمين والمشرفين العاملين في هذا الحقل.

ودعا الامير مرعد بن رعد رئيس «المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين» في كلمة في افتتاح اليوم الذي عقد تحت رعايته، الى «توفير الرعاية الصحية والتشخيص المناسب والتعليم النوعي أمام جميع الطلبة ذوي الإعاقة».

كما شدد في كلمته امام المشاركين في اليوم الذي حمل عنوان «التربية الخاصة بين الإعداد ومزاولة المهنة والتعليم الدامج»، على ضرورة «توفير فرص العمل والتشغيل لتمكين ذوي الإعاقة من الحياة باستقلالية تامة».

وتمنى الامير مرعد على مختلف الجامعات العمل على إيجاد برامج في مواضيع التربية الخاصة، داعيا المؤسسات الإعلامية الى ان تعي مسؤولياتها الاجتماعية تجاه نشر الوعي بين أفراد المجتمع حيال التعليم الدامج كحق من حقوق ذوي الإعاقة.

ومن جهته، بين رئيس الجامعة الدكتور كمال بني هاني ان اليوم العلمي يسعى الى القاء الضوء على واقع إعداد معلمي التربية الخاصة في ضوء رخصة المزاولة المأمولة والتعليم الدامج الذي تنادي به من القوانين والمنظمات الحقوقية.

ولفت بني هاني الى إن العمل في ميدان التربية الخاصة من الموضوعات التي تشغل الاختصاصين والمسؤولين عن تقديم الخدمة للأطفال ذوي الإعاقة، فضلا عن اهتمام أسر هؤلاء بطبيعة الخدمات المقدمة لأبنائهم.

واوضح منسق فعاليات اليوم العلمي الدكتور هشام العجارمة من جانبه، أن هذه الفعالية تهدف الى أبراز أهمية إيجاد رخصة مزاولة مهنة لمعلم التربية الخاصة وتطوير الممارسات في هذا الحقل في ضوء الضبابية التي تلف مستقبله حاليا.

وقال ان الأوراق النقاشية المطروحة جاءت لتمكين طلبة التربية الخاصة من ممارسة العمل في مؤسسات التربية الخاصة في محافظات العاصمة والزرقاء والمفرق وبعض الضواحي بشكل احترافي متطور.

وتحدث العجارمة عن بعض المبادرات التي ينفذها طلبة الكلية بهدف تغيير الاتجاهات السلبية نحو الأطفال ذوي الإعاقة، ومن بينها مبادرة «تغيّر.. وغيّر» التي انطلقت في عمان، ومن المقرر ان تمتد لمناطق اخرى في المملكة.

وعلى صعيدها، اكدت الدكتورة أمل النحاس أمين عام المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين اهمية توحيد الجهود لاصدار رخصة مزاولة مهنة للمعلمين والمشرفين العاملين في حقل التربية الخاصة.

واضافت ان الاردن فيه اكبر عدد من المؤهلين من الاساتذة في موضوع التربية الخاصة، وهو يصدر هذه الخبرات الى الخارج، معتبرة انه من الاولى ان نبدا بانفسنا ونعتمد مثل هذه الرخصة الهامة في هذا المجال.

واوضحت عميدة كلية الملكة رانيا للطفولة الدكتورة أمية حسن أن الكلية هي الوحيدة والأولى في الأردن والثانية على مستوى الوطن العربي المختصة بالطفولة، وتتميز باهتمامها بفئتين هامتين من مجتمعنا هما فئة الأطفال وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

واشارت الى ان الكلية تقدم برامج متخصصة في تربية الطفولة المبكرة والتربية الخاصة وحقوق الطفل والسياسة العامة.

واشتمل اليوم العلمي على جلستين، تناولت الاولى «التعليم الدامج لذوي الإعاقة بين الفرص والتحديات» وتحدث فيها كل من الدكتورة أمل النحاس، والدكتور صالح الخلايلة مدير مديرية التربية الخاصة في وزارة التربية، ونسرين عوجان مديرة مدرسة ضاحية الأمير الحسن للإناث كمدرسة دامجة.

في حين تناولت الجلسة الثانية «معلم التربية الخاصة بين الإعداد ورخصة مزاولة المهنة»، وشارك فيها الدكتور جميل الصمادي أستاذ التربية الخاصة في الجامعة الأردنية، والدكتور إحسان الخالدي من جامعة آل البيت، والدكتور هشام العجارمة من الجامعة الهاشمية.

وأدار الجلستين استاذا التربية الخاصة في الجامعة نواف الزيود ومعتصم مساعدة.

امرأة بالزرقاء تدمن أكل الحجارة منذ عشرين عاما

هنا الزرقاء- منيرة صالح

تشكل الحصى والحجارة وجبة يومية اساسية لا تستطيع منال حامد (٣٧ عاما) الاستغناء عنها، وهي تتلذذ بها تماما كاي طعام اخر، ان لم يكن اكثر.

وتقول منال (اسم مستعار)، والتي تعمل في وظيفة ادارية في احدى الجمعيات الخيرية في الزرقاء «انا اشتهي الحجارة كما يشتهي الناس اي صنف اخر من الاطعمة».

وتضيف المرأة التي فقدت معظم اسنانها الطبيعية جراء طحن الحصى والحجارة، وادمنت سلوكها الغريب هذا منذ كانت في السابعة عشرة من عمرها «عقلي يرفض هذا السلوك ولا اعرف لماذا اقدم عليه، لكنني لا استطيع التخلص منه مهما حاولت».

وتتابع «اعرف ان ما أعاني منه غير طبيعي ولا اعرف له سببا. هل هو نقص في الكلس او في مواد اخرى يحتاجها جسمي؟. قصدت الطبيب عدة مرات وقلت له أنا أكل الحجارة، فوصف لي دواء الحديد، ولكن هذا لم ينفعني وبقيت على نفس العادة».

وتتذكر منال اول مرة اقبلت فيها على التهام الحجارة قائلة «كنت اجلس الى نفسي وافكر في سائقي المعاقة واختلافي عن باقي الفتيات، وفي قعودي في البيت بلا أمل بعد اخفاقي في الثانوية العامة، ولاسكات هذه الافكار بدأت اتسلى باكل الحجارة».

ولتقريب الفكرة في ما يتعلق بطبيعة رغبتها المستمرة في تذوق طعم الحجارة واكلها، فهي تقول ان الامر اشبه بما يشعر به الشخص الطبيعي من الحاجة الى اكل حبة شوكولاتة مثلا، حيث يتوجه الى البقالة ويبتاعها ثم يستمتع بمذاقها وباكلها وابتلاعها.

وتؤكد منال انها عندما تشتهي الحجارة ولا تجدها، تعتريها حالة من الضيق والتوتر، وتبدا البحث حتى تعثر على حصاة تتناولها، مشيرة الى انها تفضل «العسيبة الخشنة»، وهي الحصى الصغيرة المستخدمة في اعمال البناء، مؤكدة انها تحرص على ان يظل لديها مخزون كاف منها على الدوام.

وفتحت كيسا بلاستيكيا اسود مما يستخدم في البقالات لترينا النوع الذي تفضل أكله، ثم قامت امامنا بالتهام بعض تلك الحصى.

تكسرت اسنانها

وتورد منال حادثة طريفة قائلة انها قصدت عمان في عمل ذات مرة، واثناء الطريق شعرت برغبة في تناول حصاة، ولما فتشت جيوبها ولم تجد ايا منها، اعتراها التوتر ففقلت عائدة الى الزرقاء حيث حجارتها المفضلة، وحتى قبل ان تنهي ما ذهبت من اجله الى العاصمة.

وتوضح منال انها تبحث عادة عن العدسية الجديدة، فإذا جلب احد الجيران كمية لاستخدامها في ورشة بناء، تجدها تسارع الى انتقاء اجودها وتعبئه في اكياس وعلب تخبئها بعيدا عن متناول والدتها، التي درجت على تعنيفها بسبب هذا السلوك الغريب.

وتقول ضاحكة ان حظها يكون سيئا اذا ما عثرت امها على تلك الاكياس والعلب في البيت، حيث توبخها وتفرغ محتوياتها فوق راسها. وتضيف انه كان يحصل ان تعود الى البيت لتجد امها قد تخلصت من الحصى، فتهتاج وتغضب حينها وتطفق باحثة عن حجارة تهدئ به نفسها، وان لم تجد، فهي تنتظر حتى طلوع النهار من اجل الخروج بحثا عنها.

ومنال كما تخبرنا، تعيش مع أمها وعائلة شقيقها المتزوج، وهي تؤكد ان الجميع في البيت يعبر عن معارضته باستمرار لما تفعله، وذلك باطلاق عبارات التهكم والسخرية تارة، واخرى باسداء النصائح وكذلك توجيه التحذيرات من مخاطر هذا الامر على صحتها.

وتشير الى ان ابناء اخيها الصغار حاولوا تقليدها، ولكن نفوسهم لم تستسغ طعم الحجارة، والطريف في الامر كما تقول، انهم اصبحوا يجلبون لها ما يعثرون عليه في الطريق من انواع الحصى التي يعرفون انها تفضلها.

وتشكو منال من ان طحن الحصى القاسية تسبب على مدى السنوات بتكسر اسنانها مما اضطرها الى استبدال بعضها باسنان اصطناعية وتلبيس بعضها الاخر، وهو الامر الذي كلفها حتى الان اكثر من الف دينار.

وهذا المبلغ لم يكن متوفرا لدى منال، لكنها استطاعت تأمين بعضه عبر الاستدانة من اخوتها، وكذلك من خلال المشاركة في جمعية شهرية.

وحتى عندما فقدت اسنانها الطبيعية، فقد كانت منال تلجأ الى طحن الحجارة وسفها، وعدا عن مشكلة الاسنان، فهي تؤكد انها لا تشعر باية اعراض مرضية في جسمها جراء تناول الحجارة.

افعال قهرية

حالة منال تصنف طبيا ضمن الافعال القهرية التي تستوجب العلاج كما يوضح الدكتور جلال ضمرة رئيس قسم علم النفس في الجامعة الهاشمية.

وقال ضمرة ان الافعال القهرية عن البشر تترجم نفسها في سلوكيات متعددة، منها مثلا شد وتتف الشعر وخصوصا شعر الرموش والحواجب، او تناول الحجارة ومعاجين الاسنان وسكن السجائر والدهانات وغيرها من المواد الضارة.

واضاف ان هذه الحالات تصنف ضمن فئة انماط السلوك غير الطبيعية، ويندرج في علم النفس تحت قائمة «اضطراب العادات» والتي تستوجب علاجا ومتابعة متخصصة.

واكد ان التعامل مع مثل هذه الحالات لا يمكن ان ينجح الا اذا كان هناك اقبال ورغبة من المريض في العلاج، مشير الى ان «اضطراب سلوك العادات» الذي يندرج تحته السلوك القهري يصيب ما نسبته ١ بالمئة من النساء عالميا.

وعزا ضمرة هذا السلوك عند البعض الى اسباب لها علاقة بالتعلم والبيئة، وتعود غالبا الى فترة النمو في السنة الاولى من العمر حيث أن المرحلة الفمية لدى المصاب لم تكن مشبعة وكافية فيقوم بالتعويض عنها عندما يكبر بأكل أشياء غير غذائية وبطريقة لا شعورية.

مركز حماية وحرية الصحفيين ينظم ورشته الأولى للحماية القانونية للصحفيين في الزرقاء

باشر مركز حماية وحرية الصحفيين بتنظيم سلسة من ورشات الحماية القانونية للصحفيين في مختلف المحافظات من أجل الحد من المشكلات القانونية التي يتعرض لها الإعلاميون ولزيادة وعيهم بالتشريعات.

وبدأ مركز حمايةٍ وحرية الصحفيين أولى ورشاته من الزرقاء بحضور ٢٥ إعلامياً يمثلون وسائل الإعلام المتعددة، وبدعم من برنامج المنح المحلية التابع للخارجية الكندية.

الورشة التي نظمت في قاعة الشريف حسين بن علي بمبنى تابع لبلدية الزرقاء، وأشرف على التدريب بها مدير وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد" المحامي خالد خليفات والمستشار القانوني لـ"ميلاد" الأستاذ محمد قطيشات.

وقال الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور" أننا مستمرون باهتمامنا بتوفير الحمايةٍ القانونية للإعلاميين، فهي أكثر مشكلة تواجه الصحفيين مؤكداً أن تطوير وعيهم بالمشكلات التشريعية سيقلل من القضايا المقامة ضدهم في المحاكم".

وأضاف "أن الخدمات التي يقدمها المركز متكاملة، فهو يعمل من جهة على زيادة معرفة الصحفيين بالقوانين وفي ذات الوقت يقدم الخدمات الاستشارية والمساعدة القانونية لهم إن تعرضوا لأي مشكلة، ووحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد" لم تتوقف عن هذا الدور الريادي منذ عام ٢٠٠١".

وبين منصور أن المركز سيواصل إقامة ورشات تدريب في المحافظات، حيث سيكون هناك ورشة في محافظة إربد الأسبوع القادم لصحفيي الشمال، ويتلوها الكرك لصحفيي الجنوب، ونعود لنقيم ورشتان في عمان.

الورشة التي نظمت في الزرقاء تعرف المشاركون بها خلال التدريب على جرائم قانون المطبوعات والنشر وأنواعها، وجرائم الذم والقدح وحق النقد، وتلقوا تدريباً عملياً عن تمييز جرائم الذم والقدح وحق النقد، وجرائم قانون المطبوعات والنشر في الأخبار، واختتمت الورشة أعمالها بالتحدث عن الإطار القانوني للإعلام الإلكتروني.

ورشة تثقيفية حول قواعد السلامة العامة في ثانوية الظليل للبنات

هنا الزرقاء- كاملة ابو سيلة

عُقدت في مدرسة الظليل الثانوية للبنات يوم الثلاثاء ١٦ كانون الثاني، ورشة تثقيفية للطالبات حول قواعد السلامة العامة، تضمنت طرق التعامل مع الحوادث وسبل الوقاية منها في اطار البيئة المدرسية.

واشتملت الورشة التي جرى تنظيمها بالتعاون مع مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (كادبي)، على محاضرات وعروض توضحية، وشاركت فيها الطالبات من كافة المراحل الدراسية.

واوضح مدرب الورشة امجد ابو جابر ان المحاضرات تناولت كيفية التصرف عند وقوع حوادث كالحرائق والزلازل وطرق استخدام الطفايات اليدوية، والية الاخلاء السليم للصفوف المدرسية في حال حصول ما يستوجب اخلاء الطلبة الى اماكن امنة.

واضاف انها تطرقت الى اهمية عدم تناول الاطعمة والمشروبات داخل المختبر او العبث بمفاتيح الكهرباء والمدافئ، وتجنب وضع الاشياء الثقيلة فوق الرفوف والخزائن الصفية.

واشار ابو جابر الى ان الورشة تضمنت ايضا ارشادات حول اهمية تجنب اللعب في الاماكن الخطرة او العبور من مجاري الاودية، خصوصا في فصل الشتاء، وكذلك الطرق الصحيحة لعبور الطريق اثناء الخروج من المدرسة.

علاقة الزرقاويين بالقراءة في أسوأ حالاتها

هنا الزرقاء- منيرة صالح

لا تذكر سمية العزازمة، وهي ربة بيت من الزرقاء في مطلع عقدها الرابع، متى كانت اخر مرة قرأت او طالعت فيها كتابا، فهي لديها من الاعباء والمشاغل الحياتية ما يصرفها عن هذا الامر، ويجعله في اخر اهتماماتها.

وسيرة هذه المرأة في العزوف عن القراءة، هي سيرة الغالبية الساحقة من الزرقاويين، والذين تشهد العلاقة بينهم وبين القراءة اسوأ حالاتها.

ولا يشذ اهالي المحافظة عن سكان المملكة عموما، وكذلك عن مواطني العالم العربي، والذين تكشف دراسات اجرتها «مؤسسة الفكر العربي» ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو»، انهم يتذيلون قائمة الامم في القراءة.

ومما تورده الدراسات في هذا الصدد، أن العربي يقرأ بمعدل ٦ دقائق سنوياً، ولا تتجاوز قراءته خلالها صفحة واحدة، بينما يقرأ الأوروبي بمعدّل ٢٠٠ ساعة في السنة، وبما حصيلته ٧ كتب، ويرتفع العدد عند الاميركيين الى ١٢ كتابا.

اما عن الاسباب التي ادت الى هذا الانحطاط في عادة القراءة عند العرب، فهي كثيرة ومتداخلة، ومنها ما تسوقه سمية، ويتقدمها السعي المجهد وراء الرزق في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة، ومشاغل تربية الابناء والاعتناء بشؤونهم لدى البعض.

ويؤكد مدير مكتب صحيفة الدستور في الزرقاء زاهي رجا هذا الامر قائلا ان القراءة في الوقت الراهن أصبحت نادرة جدا لمعطيات كثيرة على رأسها الإنشغال بالقضايا الاجتماعية والجري وراء المادة بسبب صعوبة الحياة.

ومن جانب آخر، يضيف رجا، فقد اصبح الناس مع تقدم التكنولوجيا يعتمدون في المعرفة على ما تقدمه وسائل الاعلام المسموعة والمرئية، كالمسلسلات والافلام او البرامج الاستهلاكية التي تركز على القضايا الترفيهية.

وبين ان هذا الوضع بات يؤدي حاليا الى تخريج أجيال من طلبة المدارس ممن وصفهم بامي المطالعة، والذين لا هدف لهم من الدراسة سوى تحصيل الشهادة.

وقال رجا انه غير متفائل بمستقبل القراءة في العالم العربي عموما، معتبرا ان اعداد من يواظبونها ستستمر في التناقص، مع استمرار تطور وهيمنة وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة التي تبعدهم عنها مثل «واتس آب» و«فيس بوك» وغيرهما.

انتاج شحيح

وبينما يرى البعض ان الذي تراجع هو قراءة الكتب الورقية لحساب مطالعتها على الانترنت، الا ان خبراء يرون ان هذا غير دقيق، لحقيقة ان حجم ما هو منشور منها الكترونيا شحيح جدا، ولا يجتذب عددا يذكر من القراء.

ويستشهد الخبراء على ذلك بالدراسات التي تشير الى ان حجم المحتوى العربي على الانترنت لا يتجاوز ٣ بالمئة، ولا تكاد الكتب تحتل من هذه النسبة سوى جزء هامشي يُعبّر عنه باعشار الواحد بالمئة.

ويضيفون عاملا لا يقل اهمية، وهو التغذية العربية لهذا المحتوى من الكتب، وهي مخجلة اذا ما قيست بنتاج الشعوب الاخرى، حيث يبلغ عدد ما ينشر عربيا في السنة ٥ الاف كتاب، مقارنة بالولايات المتحدة التي يصدر فيها ٣٠٠ الف.

ويرى رياض عمر (٤١ عاما) وهو امام مسجد في الزرقاء، ان المسؤولية في اعادة الاعتبار للكتاب وتشجيع عادة المطالعة تقع بالدرجة الاولى على الجهات الاعلامية والدينية والقطاع التربوي.

وشدد عمر على ضرورة ان تعمد هذه الاطراف الى وضع استراتيجيات لانجاح فكرة القراءة، معتبرا انه اذا ما تغيرت نظرة الناس نحو القراءة فإن أشياء كثيرة سوف تتغير، ومنها واقع الامة العربية الاسلامية.

ويؤكد الخبراء ان دور القطاع التربوي هو الاهم في سلسلة الادوار التي تؤديها الجهات الاخرى في هذا المجال، الا ان ذلك يصطدم بواقع مرير يتمثل في تحول الغالبية الساحقة من مكتبات المدارس في الزرقاء الى مجرد غرف مهجورة.

وهناك ٦٥١ مدرسة في محافظة الزرقاء يرتادها نحو ٢٤٥ الف طالب وطالبة، ومن المفترض ان تكون في كل منها مكتبة مخصصة للطلبة من اجل توسيع مداركهم ومهاراتهم في البحث.

الا ان تربويين يؤكدون ان مكتبات المدارس الحكومية خصوصا غير مفعلة ولا تؤدي الغرض المطلوب منها، ناهيك عن افتقارها لاجهزة الحاسوب التي تتيح للطلبة الولوج الى الانترنت ونهل المعرفة منها.

مواقف واراء

في جردة سريعة، حاولت «هنا الزرقاء» استشراف اراء ومواقف عدد من اهالي المحافظة حول المطالعة بمفهومها العام، سواء من يواظبون عليها او من يقاطعونها.

التاجر بلال بلال، اكد انه لا يستغني عن المطالعة، واصفا القراءة بانها الحياة ومنهل المعرفة والثقافة، مشيرا الى ان ميوله هو الى كتب الفلسفة والفكر والتربية.

وقال بلال انه يفضل الكتاب الورقي برغم ارتفاع سعره، حاله في ذلك حال ابناء جيله «القديم» على حد تعبيره، والذي ليس عنده كبير معرفة بكيفية البحث في المكتبات الالكترونية الموجودة على الانترنت.

الطالبة الجامعية جميلة بني خالد قالت انها تطالع الروايات فقط، وانتهت قبل اسابيع قليلة من احداها، لكنها شكت من ان انشغالها بالدراسة وقلة اوقات الفراغ تجعلها لا تستطيع قراءة اكثر من ثلاث روايات سنويا.

اما الصيدلاني خالد أبو حواس، فقال انه لا وقت لديه للقراءة نتيجة كثرة انشغالاته، مؤكدا ان طبيعة الحياة في الاردن لا تتيح للشخص وقتا للالتفات الى ما هو خارج نطاق البحث عن لقمة العيش.

واكد خالد موسى وهو موظف في سلطة المياه انه شغوف بالمطالعة من منطلق حب الاكتشاف والاستطلاع، غير انه تذمر من قلة الكتب وهيمنة المجلات في الزرقاء، الامر الذي يضطره الى التوجه الى عمان اذا ما اراد شراء كتاب.

ومن جهتها، قالت دلال بني سلامة وهي مديرة روضة انها انقطعت عن القراءة منذ زواجها، حيث ان وقتها لم يعد يتيح ذلك، على انها تواظب على شراء الكتب لبناتها برغم ارتفاع اسعارها.

وكان عنوان اخر كتاب ورقي تقرأه رغد مقدادي يتعلق بتخصصها الجامعي الذي تخرجت منه، وهو في مجال الطفولة المبكرة، وهي منذ ذلك الحين تعتمد على الانترنت للحصول على المعلومات التي تهمها، باعتبارها وسيلة اسهل واسرع.

وقال معلم الحاسب عامر حريز ان التزامه بأكثر من وظيفة في ان واحد يجعل من المستحيل المواظبة على المطالعة، في حين يكشف الطالب الجامعي مجاهد حسين عن انه لم يطالع اي كتاب خارج المنهاج منذ انهائه الثانوية العامة، شاكيا هو الاخر من ارتفاع اسعار الكتب، وتحديدا في مجال تخصصه الحالي وهو التنمية البشرية.

وتصف المرضة عائشة محي الدين نفسها بانها من المواظبين على القراءة باستمرار، مسدية نصيحة الى الاخرين بان يعودوا الى القراءة لان لها دور رئيسيا في تحقيق التوازن النفسي لدى الفرد.

وبصراحة مطلقة، يقول الطالب الجامعي مريد النوايسة انه لا يحب المطالعة وليس عند اهتمام بها، ولا يقرأ سوى الكتب الداخلة ضمن منهاج الدراسة، وما يضطر الى اللجوء اليه من مراجع خارجية عند العمل على اعداد بحث مطلوب منه.

إقصاء صامت للمرأة عن مواقع صنع القرار في المؤسسات العامة

عمّان نت - هديل البس

في العام ٢٠١٢ صدر قرار عن رئاسة الوزراء يحيل المهندسة ميسون الزعبي، وهي أمين عام وزارة المياه والري آنذاك، على التقاعد بتنسيب من وزير المياه لتنفرد بعدها السيدة مها العلي كامرأة وحيدة تتقلد مناصب عليا في الوزارات، كأمين عام وزارة الصناعة والتجارة.

الزعبي التي أصدرت بيانا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣٠ يتضمن فيه طعنها لقرار مجلس الوزراء لإحالتها على التقاعد، أظهرت فيه أحقية بقائها في منصبها، واصفة إقصاءها بالـ"كيدي"، نظرا لـ"صرامتها في عدة ملفات من بينها ملف مشروع توسعة محطة خربة السمرة".

وإذا كانت الزعبي تشكل فرادة في وجودها في منصب رفيع في وزارة المياه آنذاك، فإن صاحبات خبرة يعملن في مؤسسات الدولة المختلفة لم يستطعن الوصول إلى مناصب عليا، بصورة دفعت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لدعوة الحكومة إلى ضرورة "التقيد باستراتيجيتها الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٣٠٪".

لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" التابعة للأمم المتحدة كانت قد دعت الأردن إلى منح حق الطعن لدى المحكمة الدستورية للأفراد، بدون حصره وفق المادة ٥٨ من الدستور، على مجالس النواب والأعيان والوزراء، وأطراف الدعوى.

تقول الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة سلمى النمس إنه لا توجد دراسات مختصة تظهر عدد الأمناء العامين من السيدات ممن تمت إحالتهن على التقاعد المبكر، لتبدو الصورة قاتمة في إمكانية تحديد "الإقصاء" الذي تتعرض له المرأة في المناصب العليا من المؤسسات العامة.

نسبة الأمناء العاملين من النساء في المؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة تشكل ٣,٧٪ وفق التقرير الوطني (تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة)، الصادر عن اللجنة الوطنية عام ٢٠١٣.

كان الأردن قد حصل وفقًا للتقرير العالمي لسد الفجوة بين الجنسين للعام ٢٠١٣، على المرتبة ١١٧ عالميا ضمن المؤشر الفرعي الخاص بالتمكين السياسي للمرأة، وهو مؤشر منخفض بحجم مشاركتها في موقع صنع القرار.

وزيرات شرف في حكومات متعاقبة

على مستوى "منصب وزير" قد يكون الوجود النسوي أفضل قليلا لكنه يعدّ "منصبا شرفيا" لا يتعدى عمر الحكومة أو التعديل الذي قد يقصيها فيما بعد. فحكومة عدنان بدران في العام ٢٠٠٥، ضمت أكبر عدد من السيدات الوزيرات في تاريخ الحكومات الأردنية المتعاقبة، إلا أنها لم تستطع الصمود بوجه "الفيتو" البرلماني لتسقط الحكومة بعد ستة شهور ولتنهي تجربة لم تستطع فيها الوزيرات الخمس من تقديم أدائهن في مواقع صنع القرار.

بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ أجري تعديل وزاري على حكومة عبدالله النسور الثانية مما رفع حصة النساء في الحكومة، فوصلت إلى ١١,١٪، بدخول وزيرتين هما لانا مامكغ وزيرة للثقافة ولينا شبيب وزيرة للنقل، بالإضافة إلى ريم أبو حسان التي حافظت على حقيبة التنمية الاجتماعية.

كانت منظمة "المعهد الدولي لتضامن النساء" قد انتقدت تدني نسبة التمثيل النسائي في الحكومة السابقة والتي لم تتجاوز ٥,٥٪.

مشاركة النساء في الحكومات المتعاقبة الأخيرة شهدت تراجعاً حاداً، ففي الوقت الذي عُينت فيه أربع وزيرات في حكومة نادر الذهبي نهاية عام ٢٠٠٧، فقد عينت وزيرتان في كل من حكومة سمير الرفاعي وحكومة عون الخصاونة، ووزيرة واحدة في حكومة فايز الطراونة ، وخلت حكومة عبدالله النسور الأولى من أي تمثيل نسائي..

فـ"ما تزال مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار "رمزية وفي بعض الأحيان تمُنح بقرار سياسي"، كما تقول مديرة مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية عبير الدبابنة، "رغم وجود كفاءات عديدة من السيدات قد تفوق الرجال".

تشير الدبابنة إلى أن انخفاض نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار سيؤدي إلى تراجع مكانتها في المجتمع، لعدم قدرتها في المشاركة بالخطط والبرامج والسياسات المعنية بها لإبراز احتياجاتها، كما سيؤثر على الإحصاءات والتصنيف ما بين النوعين، الذي سيظهر في الحقيقة خللا يحتاج لمعالجة.

وماذا يعني عدم وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار؟ تجيب الدبابنة بأن "غياب نصف المجتمع عن المشاركة في وضع السياسات العامة، حيث أن المرأة أصبحت فيه متعلمة وحاصلة على درجات عليا، ما يعني أن الدولة لا تستثمر التعليم بالطريقة المناسبة، بما لا يساهم في عملية التنمية المستدامة."

الدستور الاردني
المادة 6
١- الاردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة أو الدين
٢- تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الاردنيين

القوانين والتشريعات لا تحد من عمل المرأة

الدستور الأردني يكفل للمرأة الأردنية مساواتها مع الرجال رغم منح القوانين والتشريعات كافة الحقوق والامتيازات لها، ولم تميّزها عن الرجل، كما حفظ الدستور حق المواطنين في تولي كافة المناصب العامة.

كما تشير المادة الثامنة من الميثاق الوطني الأردني على أن "الأردنيون رجالا ونساءا أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات"، إضافة إلى ما جاء في المادة السادسة من الفصل الخامس "المرأة شريكة للرجل وصنوه في تنمية المجتمع الأردني وتطويره مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعلم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه".

ولأن الدستور ينص صراحة على ضرورة مساواة المرأة بالرجل، فإن أسمى خضر ترى بالقوانين نصوصا "غير مطبقة"، وتتابع "هناك مسؤولون يفضلون الرجل عن المرأة، بحجة أنها لا تساعدها ظروفها على القيام بعمل إضافي، كالسفر أو الذهاب إلى أماكن خارج العاصمة".

الدستور الاردني
المادة 22
١- الكل اردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون او الانظمة
٢- التعيين للوظائف العامة من دافعة ومؤقتة في الدولة والادارات الملحقة بها والبلديات يكون على اساس الكفاءات والمؤهلات

المرأة في المنظومة الدولية

اللجنة الأممية المتبوعة بـ"سيداو" أوصت الأردن بضرورة زيادة نسبة مشاركة المرأة السياسية إلى ٣٠ ٪، ناشرة على موقعها الإلكتروني نسباً لحجم مشاركة المرأة الأردنية في المواقع القيادية والتي لا تزيد عن ١٠٪، فضلا عن ١٧ ٪ في المواقع الإدارية المتوسطة، "هذه نسبة ضئيلة لما تمثله النساء في القطاع العام (٤٦ ٪) حسب تقرير ديوان الخدمة المدنية للعام ٢٠١٠.

مجلس حقوق الإنسان ناقش في تشرين أول عام ٢٠١٣ وضمن جلسات الاستعراض الدوري، حالة حقوق الإنسان في الأردن، حُيث وُجه للبعثة الرسمية خلال الجلسة العامة آنذاك ٦٠ توصية تتعلق بحقوق المرأة في الأردن من أصل ١٧٣ توصية، مقارنة بـ٢٥ توصية من أصل ٧٩ توصية قدمت للأردن عام ٢٠٠٩ .

لا حل غير التمكين

تعتقد أسمى خضر وهي محامية مزاولة، بأن غياب ضوابط لتطبيق القوانين يجعلها "غير ملزمة" لمؤسسات الدولة بترقية المرأة في حال وصلت إلى درجات عليا في السلم الوظيفي.

غير أن بعض النساء قد يواجهن تقاعدا مبكرا، ما يحد من استمرارها في أماكن عمل التي قد تؤهلها إلى الوصول إلى مواقع عليا في المؤسسات، وتقول خضر إن هذه الخطوة تضرب بعرض الحائط جهود وخبرات المرأة لسنين طوال.

مستشارة التخطيط الاستراتيجي في اللجنة الوطنية لشؤون المرأة منى مؤتمن، تنظر إلى الدور الأساسي المترتب على المرأة تجاه أسرتها، ما قد يحد أيضا من تقدمها والوصول إلى أماكن صنع القرار، الأمر الذي تؤكده خضر بأن المرأة لا تزال حبيسة العرف الاجتماعي الذي يلقي على كاهلها كافة مسؤوليات الأسرة، فضلا عن عدم رغبة أزواجهن باستمرارهن في العمل.

"إن تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية، بات يشكل عاملا حاسما بتمكينهن في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وفق تقرير اللجنة الوطنية، الذي يرى وصول المرأة الكفؤة إلى مواقع صنع القرار في سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية "سيساهم في سد ثغرات القوانين المجحفة بحقها، ويعزز فرص إلغاء التمييز ضدها، ويوسع نطاق الحماية القانونية للنساء.

حصاد «هنا الزرقاء» في 2014

تغطيات اكثر عمقا وقربا من نبض الشارع

هنا الزرقاء- منيرة صالح

واصلت صحيفة "هنا الزرقاء" خلال ٢٠١٤، وللعام الثاني على التوالي، تأدية رسالتها في خدمة مجتمع المحافظة عبر تغطيات اكثر عمقا واحترافية، وكذلك تنوعا وقربا من نبض الشارع.

وعلى مدى شهور العام، اصدرت الصحيفة ٢٤ عددا تضمنت مئات التقارير والتحقيقات التي تناولت مختلف شؤون المحافظة سواء الخدمية أوالثقافية والاجتماعية، وقامت على اعدادها ثلة من سيدات المحافظة في اطار تجربة اعلامية غير مسبوقة.

هذه التجربة كانت تبنت منذ انطلاقها في ٢٠١٣، فلسفة تنظر الى المرأة باعتبارها اكثر تفاعلا من الرجل مع قضايا مجتمعها، وكذلك قدرة على عرضها للرأي العام باسلوب يحمل بصمتها التي تعطي الطرح قيمة اضافية وتجعله اكثر حيوية وتأثيرا.

ولترجمة تلك الفلسفة على ارض الواقع، فقد تبنى مشروع "تمكين نساء الزرقاء عبر الاعلام" نهجا يقوم على اختيار ما يصل الى عشرين سيدة من كافة الاعمار في كل عام لتدريبهن على العمل الصحفي، وتوفير منصات اعلامية لنشر انتاجهن.

وتجسدت هذه المنصات في صحيفة نصف شهرية وبرنامج اذاعي اسبوعي وموقع الكتروني تحمل جميعها اسم "هنا الزرقاء"، فضلا عن صفحتين على موقعي فيسبوك وتويتر.

وتاليا نماذج ونبذة عن بعض من ابرز القضايا والتعطيات التي نشرت في الصحيفة خلال العام ٢٠١٤:

– ٢٥ شباط «الزرقاء خلت من مواكب التوجيهي والطلبة بين غير مصدق ومصدوم»

تناول هذا التقرير، والذي اعدته الزميلة سوسن بسيسو، تدني مستويات ونسب النجاح في الثانوية العامة للدورة الشتوية.

وقد ارجعت الاراء سبب تدني العلامات الى صعوبة الاسئلة من جهة واعتماد وزارة التربية آالية جديدة في قياس معلومات الطالب تعتمد على الاسئلة المقالية بدلا من الموضوعية.

– ٢٨ شباط «نهاية صاخبة لانتخابات أندية الجامعة الهاشمية».

سلطت الزميلة اسراء القدومي الضوء في هذا التقرير على حادثة ايقاع الجامعة الهاشمية عقوبة الفصل بحق ٢٤ طالبا اتهموا بالمشاركة في مشاجرة جماعية داخل الحرم الجامعي على خلفية انتخابات الاندية الطلابية.

– ٣٠ آذار «بسطات الزرقاء ملف عالق بين البلدية والتجار».

تحدث التقرير الذي اعدته الزميلة بتول ترعاني عن اضرابات كان تجار السوق قد ازمعوا القيام بها بسبب ممطالة البلدية في انهاء ملف البسطات وازالتها. وقد اشار تجار الى تلقيهم تهديدات من اصحاب بسطات لالغاء الاضراب بتحريض من موظفي البلدية.

– ١٢ نيسان «طالبة الظليل ماتت وهي تردد متوسلة "يابا ما سرقت".

رصدت هذه المادة، والتي قامت الزميلة كاملة ابو سيلة بتغطيتها، تفاصيل وتفاعلات حادثة فتاة من بلدة الظليل في العاشرة من عمرها كانت قضت ضربا على يد والدها بعد اتهامها بالسرقة من قبل مديرة مدرستها .

– ١٥ أيار «المجاري تغرق منازل بالزرقاء الجديدة وتتسبب بخسائر بالاف الدنانير».

تكرار فيضان المجاري واغراقها للبيوت في منطقة الزرقاء الجديدة كان محور التقرير الذي اعدته الزميلة عبير عازم. وقد تبين ان السبب حسب المسؤولين هو الانسداد وصغر حجم قطر الانابيب مما يجعلها غير قادرة على التصريف بكفاءة.

– ٢١ أيار «عمال "الخدمات المساندة".. ظروف ترقى الى "السخرة".

عرضت الزميلة منيرة صالح في هذا التقرير الى حقيقة ان كثيرا من عمال الشركات المساندة يعملون في ظروف سيئة ولاكثر من ٨ ساعات، وبدون ان يجري تعويضهم عن اوقات العمل الاضافية. وهم في معظمهم من ذوي التعليم المتدني وبعضهم يجهل القراءة والكتابة مما يحول دون تمتعهم بالثقافة القانونية اللازمة لنيل حقوقهم.

– ٣٠ حزيران «اسعار السلع الرمضانية تشهد استقرارا نسبيا في الزرقاء».

شهدت اسعار السلع الرمضانية استقرارا نسبيا في الزرقاء هذا العام نتيجة انحسار عادة شرائها وتخزينها من قبل المستهلكين، بحسب تقرير للزميلة رماز شاتي، وذلك في ظل وفرة وتنوع المعروض منها الى جانب المنافسة المحتدمة بين التجار .

– ١٦ تموز «الاسراف في الموائد مظهر رمضاني مستحكم بالزرقاء».

تناول تقرير الزميلة حنين محمود ظاهرة ازدحام الموائد في بيوت الزرقاء خلال رمضان بما يصعب حصره احيانا من أصناف الطعام، والقاء فوائض هذه الموائد بعد الافطار في القمامة، وهو غالبا يكون اكثر بكثير مما احتوته البطون .

– ١٥ آب «المعلمون يقررون العودة الى الاضراب العام».

واكب هذا التقرير، وهو من اعداد الزميلة فضة العبوشي، مشاركة معلمي الزرقاء في الاضراب الذي دعت اليه نقابتهم لاجبار الحكومة على تنفيذ عدة مطالب أهمها تعديل نظام الخدمة المدنية الذي تصفه النقابة بأنه تعسفي واقرار علاوة التعليم المعروفة باسم "علاوة الطبشورة".

– ٣٠ ايلول «اين اختفى عطاء المنحة الالمانية لبناء مدرسة الدهيثم بالحلابات».

حصلت الزميلة بتول ترعاني خلال اعداد هذا التقرير على وثائق تؤكد ان هناك قرارا بأنشاء مدرسة في هذه القرية منذ عام ٢٠٠٧ استنادا الى منحة قدمها بنك الاعمار الالماني، وتفند تلك الوثائق نفي مدير التربية في حينه لوجود مثل هذا القرار.

– ١٥ تشرين الاول «الغاء المعاوماتية والشرعي والصحي للتوجيهي بين مؤيد ومعارض».

اثار الغاء وزارة التربية هذه الفروع من منهاج الثانوية العامة ردود فعل منتقدة في اوساط اولياء الامور والذين رأى بعضهم في هذا القرار ظلما كبيرا لابنائهم، وقد رصد تقرير الزميلة سمر الرغمات مواقف الاهالي وكذلك المسؤولين من هذه القضية.

– ٣٠ تشرين الثاني «مدرسة ابن الاثير تحت رحمة كراج البلدية»

القى التقرير الذي تابعته الزميلة مادلين حويطات الضوء على معاناة المدرسة من جراء المياه الاسنة التي تتدفق اليها باستمرار من كراج البلدية المجاور لها في منطقة وادي الحجر، وتهدد سلامة وصحة الطلبة.

– ١٥ كانون الاول «المومني في مناظرة مثيرة للجدل: هذه بلديتي واديرها كما اشاء».

جاءت تصريحات رئيس البلدية عماد المومني خلال مناظرة قامت بتغطيتها الزميلة الاء الطحان، وتركزت على تقييم اداء البلدية خلال عامها الاول. وقد سعى المومني الى تعداد انجازات البلدية، لكنه وجد نفسه منجرا الى كيل الاتهامات للمجالس السابقة في الاوضاع السيئة التي تشهدها المدينة.

ويجدر بالذكر ان مشروع "تمكين نساء الزرقاء عبر الاعلام"، والذي سيستمر خلال العام ٢٠١٥، يجري تنفيذه بالتعاون بين "شبكة الاعلام المجتمعي" و"لجنة التنمية المجتمعية في مخيم الزرقاء"، وبتمويل من الاتحاد الاوروبي.

اسماء الزميلات اللائي واصلن العمل في مشروع صحيفة هنا الزرقاء حسب الترتيب الهجائي .

الفريق الاول ٢٠١٣– ٢٠١٤

اسراء القدومي
أمنة نصار
بتول الترعاني
رماز شاتي
سمر الرغمات
سوسن بسيسو
فضة العبوشي
كاملة ابو سيلة
كوثر النظامي
مادلين حويطات

وأما من التزمت بالعمل من الفريق الثاني خلال عام ٢٠١٤

سبأ الخلايلة
سلسبيل صبيح
أروى شحادة
الاء الطحان
حنين محمود
عبير عازم
علياء ابو داري
منيرة صالح

هنا الزرقاء
www.honazarqa.com

المدير العام
داود كتاب

رئيس التحرير
عطاف الروضان

مسؤول التحرير
بسام العنتري

هيئة التحرير
منيرة صالح
اسراء القدومي
عبير عازم
سمر الرغمات
بتول ترعاني
كاملة ابو سيلة
هديل البس
عزالدين الناطور

عنوان شبكة الإعلام المجتمعي
المملكة الأردنية الهاشمية-عمان-وادي صقرة
شارع عرار - وادي صقرة - عمان ٢٠٥١٣ عمان ١١١١٨

عنوان لجنة التنمية
شارع المدارس-مجمع وكالة الغوث الدولية-مخيم الزرقاء، محافظة الزرقاء-الاردن ص.ب (٧١٧١) رمز الزرقاء (١٣١١٦)

للأعلان يرجى الاتصال على 962795069996

لملاحظاتكم واستفساراتكم
مديرة مشروع تمكين نساء الزرقاء عبر الإعلام
etaf.roudan@ammannet.net

شبكة الإعلام المجتمعي
Community Media Network

«هذا المشروع ممول من الإتحاد الأوروبي»